





### عدد خاص (٢) إعداد مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية



مسؤولية الاعلام في حماية الاوطان





# ما تنب مرفاله البانوسية ميدك



تلفون: 9/8/7/8/5/4/101/2/3/4/5/6/7/8/9



## الفهرس

٣	كلمة العماد جان قهوجي قائد الجيش
0	تقديم الإعلاميّة كاتبا ريّا
٦	كلمة العميد الركن غسّان عبد الصمد مدير مركز البحوث والدراسات الإستراتيج
٨	كلمة الأستاذ رمزي جريج وزير الإعلام
	المحور الأوّل: « الاعلام المرئي والمسموع والالكتروني ومسؤوليته في المواكبة المباشرة للحدث
	وتأثيره على الرأي العام
11	- كلمة السيّدة لور سليمان مديرة الوكالة الوطنية للاعلام
10	- كلمة الأستاذ طوني شاميّة مديرق في قناة الـ OTV
19	- كلمة الأستاذ يقظان التقي من إذاعة الشرق
۲۳	- كلمة الأستاذ ربيع الهبر الخبير في الدعاية والإعلام السياسي والإحصاءات
۲٦	- أسئلة الحضور
	المحور الثاني: «أي دور للإعلام المكتوب في توجيه الرأي العام لا سيّما في زمن الأزمات»
۳١	- كلمة الأستاذ غسّان حجّار مدير تحرير صحيفة النهار
	- كلمة الأستاذ شارل جبور مدير تحرير صحيفة الجمهوريّة
٣٨	- كلمة الأستاذ عماد مرمل من جريدة السفير
٤.	- أسئلة الحضور
	المحور الثالث: « الإعلام بين تطبيق القانون والواقع»
٤٦	- كلمة الدكتور عبد الهادي محفوظ رئيس المجلس الوطني للإعلام
01	- كلمة الدكتور جورج صدقة عميد كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية
0 {	ـ كلمة النّائب غسّان مخيبر
٥٩	ـ كلمة العقيد دانيال حدّاد من مديريّة التوجيه
٦٤	ـ أسئلة الحضور
٦٨	التوصيات





### كلمة قائد الجيش العماد جان قهوجي

ما بين المؤسسة العسكرية والجسم الإعلامي، ما يمكن اعتباره عقدًا معنويًا غير مكتوب، تضمن المؤسسة العسكرية بموجبه حرية التعبير ضمن القوانين والأنظمة، ويتولّى الإعلام احترام تلك الحرية وصونها والحفاظ على قدسيّتها والتزام فروضها. وفي الوقت الذي تغلب فيه على الجيش تسمية الصامت الأكبر، فإنّ الإعلام هو المتكلّم الأكبر، والناطق الرئيس باسم المجتمع. وكما أنّه على الصامت الأكبر أن يكون عاملًا أكبر في سبيل الوطن، ساهرًا على أمن أبنائه واستقرار مؤسساته، فإنّ على المتكلّم الأكبر بالمقابل أن يكون الموضوعي المميّز، والكاتب الجريء، والناطق المسؤول الذي لا يؤخذ بدعاية عابرة، ولا بشهرة زائلة، على حساب الأمانة والصدقية ونقاء الضمير،

وهذا ما رأيناه في الضيوف الإعلاميين الذين شاركونا في ندوتنا الأخيرة حول «مسؤولية الإعلام في حماية الأوطان». أمّا عن التوثيق الذي ضمّته دفّتا هذا الكتيب، فإنّه تأكيد على الأهمية التي توليها القيادة للنشاطات الأكاديمية، وإعلان للرغبة في مواصلتها وتطويرها وإعلاء شأنها، وبالتالي الاستفادة منها. وما يشجّعنا في ذلك هو التجاوب الواضح من قبل المؤسسات المدنية في معظمها، والاستعداد الواضح للمشاركة والعطاء، تعزيزًا لقدرات لبنان في الدفاع عن نفسه، وفي مواجهة عدوّيه: إسرائيل والإرهاب.

والأبواب التي يمكن أن نطرقها على صعيد هذا التعاون كثيرة ومفيدة، منها ما يوصل إلى الإعلام كما في ندوتنا، ومنها ما يوصل إلى التاريخ، وإلى شؤون أخرى كالصناعة والبيئة والصحة والرياضة، وما إليها من الأمور التي تسهم في بناء الوطن، وفي تأكيد مناعته وقوته.

إنني أهنىء مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش على ما يقوم به من نشاطات فكرية تسير بمؤسستنا إلى الأمام، وتسهم في استخدام إمكاناتها في الدفاع عن الوطن، سواء منها الإمكانات العسكرية المعروفة، أو الإمكانات الأخرى على اختلافها، ما يساعد جيشنا على الانتقال إلى مصاف الجيوش الحديثة في العالم.

العماد قهوجي قائد الجيش

نظّم مركز البحوث والدراسات الإستراتيجيّة في الجيش اللبناني يوم الخميس الواقع فيه ١٨ كانون الأول الأم مركز البحوث والدراسات الإستراتيجيّة في الجيش اللبناني يوم الخميس الواقع فيه ١٨ كانون الأول ٢٠١، في نادي الضباط اليرزة، ندوة بعنوان: «مسؤولية الإعلام في حماية الأوطان»، حضرها وزير الإعلام رمزي جريج والنائب غسان مخيبر والعميد الركن علي مكّي ممثلاً قائد الجيش العماد جان قهوجي، إلى جانب حشد من مسؤولي وسائل الإعلام، والشخصيات الأكاديمية والفكرية والخبراء الإختصاصيّين في هذا المجال، وعدد من كبار ضباط الجيش والأجهزة الأمنية.







استُهلَ الحفل بالنشيد الوطني اللبناني، ثم قدّمت الندوة الإعلاميّة كاتبا ريّا قائلةً:



الإعلاميّة كاتيا ريّا

معالي وزير الإعلام رمزي جريج، سعادة النائب غسّان مخيبر، حضرة العماد قائدِ الجيش ممثلاً بالعميد الركن علي مكّي، ضبّاط الجيش اللّبناني، أيّها الحضور الكريم من إعلاميّين ومدنيّين وعسكريّين، يسُرُّني أن أُقدِّم لكم هذه الندوة.

بدايةً نشكرُ قيادة الجيش ومركز البحوث والدراسات الإستراتيجيّة على هذه المبادرة المتمثّلة بدعوة الجسم الإعلامي في الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية والإلكترونية من جميع الاتّجاهات إلى هذا النادي العريق الذي يشكّل اليوم ساحة وحدة وملتقى للعسكريين وأهل الفكر والسياسة والإعلام والإبداع والمهتمّين بأمور هذا الوطن للبحث معاً في دور الإعلام اللّبناني ومسؤوليته في حماية الأوطان. ونحن على يقينٍ أنّنا جميعاً نريدُ تحصين الساحة اللبنانيّة من الناحية السياسية والأمنية والإجتماعيّة من ضمن مهمتّنا كإعلاميّين.

أيّها الأصدقاء، خسرَت فبيتنام الحرب على شاشة التلفزيون قبلَ أن تربّح الميدان، وأدت الـCNN دوراً مهماً خلال حرب الخليج الأولى في التأثير على الرأي العام. وقامَ تلفزيون الجزيرة بدورٍ أساسي في حرب افغانستان. كُلُنَا نعترف ونُوَكّد أنّ للإعلام دوراً أساسياً في تقريرِ مصيرِ الشعوبِ وعليه حمايةُ الأوطان، فكيف يؤدي الإعلام هذا الدور من خلال تأثيره وتوجيهه للرأي العام ولا سيّما في زمن الأزمات؟ وكيف يتمّ تطبيق القانون خلال مواكبة الإعلام للأحداث المباشرة؟ ما هي المخاطر التي يُسبّبها عند مواكبته الميدانيّة للجيش في مهمّاته الأمنية؟ هذه الأسئلةُ وغيرُ ها سيطرحُها اليوم إعلاميّونَ كبار ويحاولون الإجابة عنها آملينَ الوصول في نهاية هذه الندوة الى رسم خطوطٍ عريضة وتوجّهاتٍ واضحةٍ على قدر الإمكان تؤدي الى التزامِ يوازي حجمَ المخاطر الحاليّة لخدمة الجيش والوطن والمواطن، تصدر على شكلِ توصياتٍ يتمُّ تَوزيعُها في ما بعد.



كلمة مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتجية

معالي وزير الإعلام الأستاذ رمزي جريج سعادة النائب غسان مخيبر حضرة العماد قائد الجيش ممثلاً بالعميد الركن علي مكي السادة الحضور

في خضم الحروب والأحداث المتسارعة التي يشهدها العديد من دول العالم، وما يتخلّلها من صراعات ذات طابع طائفي ومذهبي، بالإضافة الى الكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة والأمراض التي تكاد لا توفّر بلداً، نرى بلدنا الحبيب لبنان في قلب هذه الأزمات، يعاني تأثير اتها المباشرة وغير المباشرة، حتى كاد وطن «درّة الشرقين» يتحول الى وطنٍ منهكٍ اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ومع أنّ تعقيدات الوضع اللبناني كثيرة جداً وما يحدث فيه أكبر من قدرته على الإستيعاب، فإن هناك قطاعات وطنية فاعلة، تلقى على عاتقها المسؤولية الكبرى للعبور بالوطن إلى برّ الأمان والإستقرار، وفي مقدّمها الجيش والإعلام.

فعلى الجيش تقع مسؤولية الدفاع عن الوطن وحماية حدوده وتثبيت الإستقرار والأمن فيه، وهو لم يتأخر يوماً، ولن يتأخر عن تقديم التضحيات الجسام في سبيل تحقيق هذه الأهداف النبيلة، فضباطه وجنوده قد آثروا السهر والبذل حتى الإستشهاد، لطمأنة المواطنين والحفاظ على سلامتهم في مواجهة العدو الإسرائيلي والإرهاب والعابثين بالأمن، وذلك في إطار نهج وطني واضح، اتّخذته القيادة وحرصت على تطبيقه كاملاً، وإحدى ركائزه الأساسية تكمن في بقاء الجيش بعيداً من التجاذبات السياسية المحلية، وعلى مسافة واحدة من الجميع، ملتزماً رسالته الوطنية التي هي من رسالة لبنان، وطن التنوّع ومنارة الشرق وملتقى الحضارات.

أما الإعلام، فمسؤوليته كبيرة جداً في دعم جهود الجيش، خصوصاً في أثناء تنفيذ العمليات العسكرية، كما في توعية المواطنين وتثقيفهم، ودحض الشائعات المسمومة التي يحاول بتّها ضعاف النفوس والمصطادون في الماء العكر.

فالإعلام بمختلف أنواعه، هو وسيلة التواصل الأكثر فعالية بين المواطن والأحداث والتطورات الجارية في الوطن والعالم، وبقدر ما يكون السبق الصحفي معبّراً عن الحقيقة ومتحلّياً بالصدقية والتجرد، بقدر ما ينجح في تنوير الرأي العام وتوجيهه، وبالتالي يسهم في تأمين المصلحة الوطنية العليا وكسب ثقة المواطنين على السواء.

من هنا، فإننا في هذه الندوة، سنحاول قدر المستطاع أن نلقي الضوء على الإعلام اللبناني وتأثيره الإيجابي في بناء الوطن وحمايته من الأخطار، وذلك من خلال إعلاميّين كبار حضروا معنا اليوم، ليبدوا آراءهم وخلاصة تجاربهم وخبراتهم في هذا المجال، بالإضافة الى ما لديهم من اقتراحات من شأنها تحصين واقعنا اللبناني، ومساندة الجيش في أداء مهمّاته العسكرية، ولا سيّما في هذه المرحلة الصعبة التي يمرّ بها لبنان.

وعليه، آمل أن نوقق في مقاربة المواضيع المطروحة، لما فيه تعزيز مسيرة التعاون بين المؤسسة العسكرية والإعلام اللبناني.

### عشتم - عاش الجيش - عاش لبنان



#### كلمة وزير الإعلام الأستاذ رمزي جريج

أخال نفسي اليوم، وأنا أقف على هذا المنبر، جُندياً من جنود جيشنا الباسل، الذين يدافعون عن أرض الوطن، إذ إن ما بين الإعلاميين، الذين أود التحدث باسمهم، وبين العسكريين قواسمَ مشتركة. هؤلاء يدافعون بالبندقية والمدفع، وأولئك بالكلمة والقلم، وكلاهما مسؤول عن جماية بلادنا وسلمها الأهلي.

وأكبرُ دليلٍ على التكامل بين المهنتين، لا بل الرسالتين، إقدامُ مركز البحوث والدراسات الإستراتيجيّة في الجيش اللبناني على تنظيم هذه النّدوة، بعُنوان «مسؤوليةُ الإعلام في حماية الأوطانً»، والتي تتناول، عبر ثلاثةِ محاورَ، العلاقة بين المؤسسة العسكرية والإعلام من مختلف جوانبها، وهي علاقة نحرَص جميعاً على أن يسودَها التعاون، وتفهمُ كلِ طرفٍ للدور الذي يؤديه الطرفُ الآخر، وفق مقتضيات وظيفته.

وفي هذا السياق لا بدّ لي من أن أعترف لكم، بدايةً، بأنه لم تَصلْني، طيلة فترة اضطلاعي بمسؤولياتي في وزارة الإعلام، أيُ شكوى من إعلامي يتذمر من أنَّ المؤسسة العسكرية مارست عليه ضغوطاً أو وضعت بوجهه عراقيل تحولُ دون قيامه بواجبه المهني، مما يعني أن المؤسسة العسكرية واعيةٌ كلَّ الوعي للدورِ الذي يمكن للإعلام أن يقوم به في تكوين رأي عام مساندٍ للجيش في معاركه ضد الأخطار التي تهددُ وجود لبنان وهويته.

وفي المقابل، أرى أنّ وفي هذا السياق لا بدّ لي من أن أعترف لكم، بدايةً، بأنه لم تَصلْني، طيلة فترة اضطلاعي بمسؤولياتي في وزارة الإعلام، أيُ شكوى من إعلامي يتذمر من أنّ المؤسسة العسكرية مارست عليه ضغوطاً أو وضعت بوجهه عراقيل تحولُ دون قيامه بواجبه المهني، مما يعني أن المؤسسة العسكرية واعيةٌ كلّ الوعي للدور الذي يمكن للإعلام أن يقوم به في تكوين رأي عام مساند للجيش في معاركه ضد الأخطار التي تهددُ وجود لبنان وهويته.

وفي المقابل، أرى أنّ من واجب وسائل الإعلام أن تعي مقتضيات الدفاع عن الوطن وما تَقرُضُهُ من أمانة ودقة في نقل الأخبار المتعلقة بالجيش وفي التعليق عليها؛ بحيث لا يجوز، عبر أخبار غير صحيحة أو تعليقات مغرضة، إضعاف معنويات الجيش وزرع الشك لدى المواطنين في قُدرته على الدفاع عن أرض الوطن وصد أي عدوان يتعرض له من واجب وسائل الإعلام أن تعي مقتضيات الدفاع عن الوطن وما تَقرُضُهُ من أمانة ودقة في نقل الأخبار المتعلقة بالجيش وفي التعليق عليها؛ بحيث لا يجوز، عبر أخبار غير صحيحة أو تعليقات مغرضة، إضعاف معنويات الجيش وزرع الشك لدى المواطنين في قُدرته على الدفاع عن أرض الوطن وصد أي عدوان يتعرض له.

بين شعار الجيش: «شرف تضحية ووفاء»، والشعار الذي يجب أن يعتمده الإعلام وهو «حرية، حقيقة ومسؤولية»، قواسم مشتركة أساسها الدفاع عن الوطن، من قبل الجيش بسلاح مجبول بالتضحية وبدم الشهداء، ومن قبل الإعلام بكلمة حرة ومسؤولة.

إنّ مسؤولية الإعلام في حماية لبنان هي مكمّلة لمسؤولية المؤسسة العسكرية، إذ عليه أن يدافع عن الوطن في خَندقِ الحقيقة المجردة، في كل لحظة، وأن يتسلّحَ بالجُرأة الكافية في مواجهة ما يتعرّض له هذا الوطن من أخطار، اتّخذت في السابق أشكالاً متعددة، وهي اليومَ تتجلى في إرهاب تكفيري يقترف، باسم الدين الإسلامي الذي يتبرأ منه، جرائمَ ضدّ الإنسانية بهدف النيل من أمن الوطن وسِلْمه الأهلي.

هذه المسؤولية تحتم على الإعلام أن يتحلّى بالموضوعية في مقاربة الأمور، وأن ينأى بنفسه عن التجاذبات السياسية والمذهبية والطائفية، إذ لا انتماء للإعلام إلا إلى مواطنة صحيحة، ولا التزامَ له إلا الدفاعُ عن لبنان.



إنّ حرية الإعلام في لبنان مكرّسة في الدستور، وهي في صلب مقدّمته، ونحن حريصون عليها بمقدار حرصنا على الدستور نفسه. وهذه الحرية يجب أن تمارس في كلّ الظروف تحت سقف القانون وفق أحكامه؛ فكم بالحري في الظروف الإستثنائية التي تمرّ بها البلاد، والتي يتعرّض فيها جيشنا لعُدوان يشنّه عليه إرهابيون تكفيريون. فالمسؤولية كبيرة على الإعلام، لأنّ الحرب الإعلامية هي أحد أسلحة الإرهاب، وهو يستعملها كوسيلة من وسائل عُدوانه على لبنان. فعلينا ألاّ نفتح له شاشاتنا ومحطاتنا وصفحات جرائدنا لكي يمارس ترهيبه على الشعب اللبناني. من واجبنا أن نرفُض أن يكون إعلامنا منبراً مجانياً للإرهاب التكفيري، أو أن يكون وسيلة يستغلّها الإرهابيون لنقل صور العسكريين المخطوفين، وهم يتوسّلون أهاليهم لكي يتحركوا، وذلك تحت وطأة الخوف والترهيب. فهذا ليس عملاً إعلامياً مسؤولاً وواعياً لمصلحة البلد. إنّ تشبّثنا بحرية الإعلام والدفاع عنها لا يعني غض الطرف عن تجاوزات تصلُ في بعض الأحيان إلى حدود الفلتان الإعلامي غير

المقبول. ليس مسموحاً أن يُغلّب التنافسُ والسبقُ الإعلامي على المصلحة الوطنية العليا وعلى سلامة العسكريين. الإعلام، كما الجيش، مسؤول عن السلم الأهلي والإستقرار العام، ولا يجوز له تحت أي ذريعة التنصلُ من هذه المسؤولية الكبيرة. من هذا الموقع بالذات، ومن منطلق مسؤولياتي الوطنية، أعلن أنّني لن أتردّد في اتّخاذِ الإجراءاتِ القانونية اللازمة في حال حصول أي مخالفاتٍ من قبل وسائلِ الإعلام، لأحكام القانون ولواجباتها الوطنية والمهنية. إنّ الخطر الإرهابي يهدّد وطننا، وهو لا يميّز بين مواطن وآخر، وبين عسكريين وإعلاميين، وإنّما يمارس عدوانه على الجميع من دون استثناء. فمن واجبنا أن نكون صفّاً واحداً في مواجهته دفاعاً عن الوطن. بالقلم والسلاح نحمي الوطن. بهما نصونُ الحريات، ومعاً نبني دولةً قادرة وقوية، دولة القانون والمؤسسات، التي يتساوى فيها الجميع، وتؤمّن لأبنائها الأمنَ والاستقرار والحرية.

من نادي الضباط في اليرزة تحية إكبارٍ ووفاء إلى كل شهيدٍ في الجيش اللبناني، إلى كلّ عسكري محتجزةٍ حرّيتُه ومكبّلةٍ إرادتُه، وإلى كل إعلامي مسؤولٍ يعطي مصلحة الوطن الأولويّة على ما عداها ويقوم بما يملي عليه واجبُه الوطني والتزامُه بأحكام القانون وأخلاقياتِ المهنة.

وفي الختام، أتمنّى للندوة المهمّة، التي نفتتحُ أعمالَها هذا الصباح، النجاحَ في بلورةِ دورِ الإعلام، بكلٍ مكوّناته، في مواكبة الأحداث والتأثير على الرأي العام وتوجيهه، ولا سيّما في الظروف الحرجة التي يمرّ بها لبنان، توصّلاً إلى تحديد الإطار القانوني الذي يجب على الإعلام أن يمارس ضمنه حرية التعبير، هذه الحرية التي نَحرُصُ جميعاً على الدفاعِ عنها، كإحدى القيم الثابتة في تُراثنا الوطني العريق. وشكراً.



# المحور الأول بعنوان «مسؤولية الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني في المواكبة المباشرة للحدث، وتأثيره على الرأي العام»

تحدّث فيه كل من مديرة «الوكالة الوطنية للاعلام» لور سليمان، مدير الأخبار في محطة الـ OTV طوني شامية، الخبير في الدعاية والإعلام السياسي والإحصاءات ربيع الهبر، والإعلامي في إذاعة «الشرق» يقظان التقي، وأداره السيد جهاد الأطرش.



كلمة السيدة لور سليمان «مديرة الوكالة الوطنية للاعلام»

«تأثير الإعلام الإلكتروني على الرأي العام ومسؤوليته في المواكبة المباشرة للحدث»، عنوان اختارته اللجنة المنظّمة لهذه الندوة ليكون مدار بحثنا في هذا الصباح.

كلّنا يعرف أهمية الإعلام في حياتنا اليومية ولا سيّما مع التطور التكنولوجي الحاصل، فقلّة منّا باتت تحمل جريدة وتقرأها، فبدلاً من أن نحمل الصحيفة كلّ صباح بتنا نفتح هاتفنا الخلوي أو جهازنا المحمول ونقرأ الجديد في أي لحظة من حياتنا اليومية.

في الماضي كانت وسائل الإعلام عموماً والمكتوبة خصوصاً تنتظر كلّ مساء النشرة الورقية للوكالة الوطنية للإعلام لتأخذ منها أخبار نهار كامل قد يكون مليئاً بالأحداث والتطوّرات، أمّا اليوم ومع التطوّر التكنولوجي الذي نشهده، فأصبح بوسع كلّ مواطن أن ينشر خبراً عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قد يكون صحيحاً وقد لا يكون، وهنا دورنا كإعلاميين في التدقيق في صحة الخبر قبل نشره.

لقد أصبح الإعلام لغة عصرية وحضارية لا يمكن الإستغناء عنها أو تجاهلها، وهو ما يتطلّب فهمها واستيعابها من خلال امتلاك مقوماتها وعناصرها ومواكبة التطوّرات التي تشهدها وسائلها المختلفة. وإذا كان من حق الرأي العام أن يعرف الحقيقة ويتابع ما يجري من أحداث على الساحة المحليّة والإقليمية والدولية، فإنّ التعامل مع هذه الأحداث ونشرها ومتابعة ما يجري منها، يجب أن يتمّ وفق ضوابط مهنيّة ومعايير أخلاقية وإنسانية وموضوعية تراعي ظروف المجتمع ومزاج الرأي العام.

إنّ أهمية الإعلام لا تكمن في امتلاك المؤسسة الإعلامية ومجاراة الآخرين في استخدامها وتوجيهها، وإنّما في سبل استعمالها وتوظيفها بشكل هادف وعلى نحو يجعلها قادرة على التعبير الموضوعي عند تناول القضايا المختلفة، بحيث تكون وسائل الإعلام في إطار مرجعي كفيل بتوفير تغطية منهجية تتماهى مع قواعد الإعلام ونظرياته بعيداً من العفوية والإرتجال. وربما هذا ما يفتقده، ويا للأسف، بعض وسائلنا الإعلامية في وقتنا الراهن، بعدما رهنت سياساتها وتطلّعاتها بالتعايش مع متطلّبات السوق الإعلامية، بما يضمن لها ترويج سلعتها الإعلامية في أكبر عددٍ ممكنٍ من الأسواق لضمان وصولها بالتالي إلى أكبر عددٍ ممكنٍ من جمهور المتابعين.

وهذا هو الشيء الذي أفسح في المجال ربما لحدوث ممارسات إعلامية خاطئة وضبابية أفرزت حالة من الضلال والإرباك أثارت الشكوك حول حقيقة دور وسائل الإعلام في الحياة العامة وما إذا كانت تقوم بالفعل بتأدية رسالتها المفترضة والمطلوبة. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل إنّ وسائلنا الإعلامية تعمل بمسؤولية أم أن السبق الصحفي والسّعي إلى زيادة نسبة جمهور المتابعين يدفعان ببعضها إلى نشر أخبار غير موثوق بها وفي بعض الأحيان كاذبة؟

#### أيّها الاخوة،

إنّ الإعلام سيف ذو حدين، فمن الممكن أن يكون أداة هدم وإشعال فتنة بين أبناء الوطن الواحد عبر الإفراط في الإثارة وتشويه الحقائق ونشر أخبار مغلوطة وغير دقيقة، وتفضيل السبق الصحفي بدل اعتماد الدقّة والموضوعية في نقل الخبر، وفي المقابل، قد يكون مسؤولاً ويحترم المعايير المهنية والأخلاقية ويلتزم المسؤولية الوطنية في نقل الخبر.

فمثلاً ينزلق الإعلام أحياناً، ومن دون قصد، إلى التسويق والترويج للإرهاب وإعطائه هالة إعلامية لا يستحقّها في ظل الأهداف التي يراد تحقيقها من وراء العمل الإعلامي أو العمل الإرهابي، بما هي شهرة وسلطة ومال وتأثير فكري. ويقول الأستاذان برونو فري ودومينيك رونر من جامعة زوريخ في سويسرا في بحث أعدّاه في العام ٢٠٠٦ بعنوان «الدم والحبر»: «إنّ الإعلام والإرهابيين يستفيدون من الأعمال الإرهابية فالإرهابيون يحصلون على دعاية مجانية لأعمالهم، والإعلام يستفيد مالياً لأنّ التقارير التي تنشر في هذا المجال تزيد عدد قرّاء الجريدة وعدد مشاهدي التلفزيون، وبالتالي تزداد مبيعات الجريدة وقيمة الدعاية المنشورة عليها وقيمة الدعاية التي يبتّها التلفزيون». وفي المقابل طالب المراسل الصحافي في «الواشنطن بوست» «ديفيد برودر» بحرمان الإرهابي حريّة الوصول إلى منافذ الوسائل الإعلامية، لأنّ تغطية العمليات الارهابية إعلامياً وإجراء مقابلات إعلامية مع الارهابيين يعتبر ان جائزة او مكافأة لهم على أفعالهم الإجرامية، إذ تتيح لهم

المجال لكي يخاطبوا الجمهور ويتحدثوا إليه عن الاسباب التي دفعتهم إلى هذا الفعل، وهذا ما يتسبّب ربّما بإنشاء نوع من التقهّم لهذه الأسباب، وذلك على حساب الفعل الجرمي نفسه». إنّ عرض المناظر والمشاهد المأساوية وتصوير الأضرار بشكل متكرّر ومبالغ فيه، بالإضافة إلى بثّ وجهات نظر الإرهابيين التي يقصد منها إثارة الخوف ، تشكّل خطورة وتنطوي على ردود فعل سلبية من شأنها خدمة العمل الارهابي، بخاصة في ظلّ تنافس وسائل الإعلام المختلفة على النقل المباشر للأحداث المتعلّقة بالإرهاب من أجل تحقيق سبق صحفي لاستقطاب أعداد متزايدة من جمهور القرّاء والمشاهدين والذي قد يكون على حساب القيم الأخلاقية والإنسانية التي ترفض المساعدة في نشر العنف والتطرّف.

من هنا تكمن مسؤوليتنا في المؤسسات الإعلامية مكتوبة كانت أو مرئية أو مسموعة أو إلكترونية، في التمييز بين التغطية الإعلامية والتحريض، وبين نقل الوقائع والتسويق للإرهابيين في غياب الموضوعية والمسؤولية المهنية.



إذاً على كلّ إعلامي أن يكون مسؤولاً ويقيم رقابة ذاتية على كلّ ما يقوله أو ينشره حفاظاً على السلم الأهلي وعلى رسالتنا الإعلامية، وخصوصاً في ظلّ الظروف التي يمرّ بها لبنان في مواجهته لظاهرة إرهابية إجرامية منظّمة من خلال خطف العسكريين، حيث يقوم الإرهابيون بإشاعة جوّ عام من الخوف والرعب والتهديد بذبح العسكريين؛ وإمعاناً في إرساء أجواء الفوضى والترويع، وإتاحة المجال أمام انتشار الشائعات المغرضة، التي تثير الخوف عند الرأي العام وتؤلّبه ضد السلطات المحلية بحجة عجزها عن حماية أمنه، فيعمد الإرهابيون الى التسلّح بوسائل الإعلام المختلفة لتسويق أغراضهم و غاياتهم وتوظيفها في تضليل الأجهزة الأمنية واكتساب السيطرة على الرأي العام، عن طريق نشر أخبار العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها، وباعتبار أنّ الحملات الإعلامية التي تغطي هذه العمليات تساعد على تحقيق أهداف الإرهابيين، واستكمالها، وهم يرون في التغطية الإعلامية لجرائمهم معياراً مهماً لقياس مدى نجاح فعلهم الإرهابي، إلى درجة أنّ البعض اعتبر العمل الارهابي الذي لا ترافقه تغطية إعلامية عملاً فاشلاً. من هنا يأتي استغلال الإرهاب للإعلام لترويج فكره الإرهابي ودعمه من خلال محاولاته المستمرة في البحث عن الدعاية الإعلامية لتسليط الضوء على وجوده وأغراضه.

فبحسب باحثين نفسانيين، «إنّ الإرهابيين قد يحجمون عن تنفيذ عملياتهم إذا علموا مسبقاً أنّها لن تترافق مع الدعاية الإعلامية... باعتبار أنّ الحرب النفسيّة تعمل عملها فقط، لذا أبدى البعض اهتماماً بالأمر».

لذلك، وانطلاقاً من كلّ ما تقدّم، على وسائل الإعلام اعتماد شرعة سلوك مهني، ترتكز على طريقة تعامل وسائل الإعلام مع موضوع تغطية إعلامية عقلانية وواقعية، مع ضرورة التقيّد بأخلاقيات المهنة وأهداف المصلحة العامة، على أن تطبّق الشرعة المبادئ الآتية:

١- الإحجام عن نشر كل ما يحض على العنف والكراهية.

٢- العمل على تنقية الإعلام من لغة الشجار والتحقير والتشهير والتهجّم والبذاءة والتهكّم المسيء إلى كرامات
 الأشخاص والجماعات.

٣- الحذر من الإنزلاق من النقد إلى الإهانة، ومن المعارضة إلى التهديد ومن المساءلة إلى القدح والذم، ومن اختلاف الرأي إلى التخوين.

٤- تجنّب الإفراط في الإثارة وما يحتمله من مبالغة وتشويه وتحوير في سرد الوقائع ونقل المعلومات، وهو ما يساهم في التوتير والتعبئة وتعميق الإنقسامات.

٥- التشديد على أنّ السرعة في نقل الخبر، في ظل المنافسة الشديدة، لا تبرّر التسرّع في الإستغناء عن المصادر الموثوق بها وفي عدم التحقق من المصادر وصدقيتها.

٦- عدم جعل وسائلنا الإعلامية أبواقاً للإرهابيين لتسويق أغراضهم وغاياتهم وتوظيفها في اكتساب السيطرة على الرأي العام ونشر الفوضى.

٧- وأخيراً، وبما أننا في لبنان نتغنّى بالحرية الإعلامية أرى لزاماً علينا كإعلاميين أن نكون مسؤولين ونقيم رقابة ذاتية على كلّ ما نقوله أو ننشره حفاظاً على السلم الأهلى ورسالتنا الإعلامية وعلى وطننا لبنان.

#### كلمة السيد جهاد الأطرش



وفي هذا المجال، لا بدّ من الإشارة إلى أمر مهمّ جداً ، كلّنا نذكر الحرب الأهلية التي وقعت في لبنان، والتي نأمل ألاّ تعود ثانيةً، كان يُطلق قذائف على موقع من دون إصابته نتيجة بعد القذيفة عن الموقع المُراد النيل منه، لكن مع نشرة الأخبار يُصحّح الهدف ويُصاب الموقع، ويعود السبب لبعض الإعلاميين الذين قاموا بتصوير الموقع المذكور وحدّدوا مكان إصابة الهدف. كذلك، الكلّ يذكر ماذا جرى في الحرب بين العرب وإسرائيل في العام ١٩٦٧، عندما أذاع أحد المعلّقين في برنامج معيّن في صوت العرب، أن فيالق الجيش العراقي وصلت إلى المكان الفلاني، علماً أن تحرّكات

الجيوش تتمّ بسرّية، وسرعان ما قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف الموقع الذي أشار إليه المعلّق وألحقت أضراراً فادحة بالجيش. ذكرت هذا الأمر لأنوّه بأهمية الإعلام وخطورته ولا سيّما في المواضيع التي تتعلّق بأمن الوطن. والآن نفتح المجال لأسئلة الحضور.





عند الحديث عن العلاقة بين الجيش ووسائل الإعلام يتوضّح فوراً دور الرقابة العسكرية وكيفية تقاطع عملها مع ما يجري على الميدان أو في مكان الحدث خصوصاً في ظلّ ما يسمّى السبق الصحفي والسّباق مع وسائل التواصل الاجتماعي التي فرضت نفسها بشكل قوي على الحدث لناحية نقله كما هو من دون وازع ولا رادع ممّا دفع وسائل الإعلام المرئي والمسموع للنزول إلى ميدان هذا السباق الذي تهدّده تحدّيات ومخاطر عديدة.

#### القانون والرقابة العسكرية في لبنان

قد يستغرب البعض عندما نقول إنّ لا قوانين محدّدة ومؤطّرة تحيط بما يسمّى الرقابة العسكرية، وبحسب تقارير إعلامية فإن الرقابة العسكرية هي مجموعة من القوانين التي تقرض حظر النشر والرقابة. واسرائيل، هي من الدول التي تدّعي الديمقر اطية، باشرت بفرض الرقابة العسكرية على الإعلام الإسرائيلي أي الحظر على وسائل الإعلام نشر موادّها وبتّها قبل الحصول على إذنٍ من سلطات الجيش ممثّلة بمؤسسة الرقابة العسكرية.

ومن أحد البنود العامة للرقابة العسكرية ما يتعلّق بحظر نشر معلومات من شأنها أن تؤدي إلى إثارة الخوف في أوساط الجمهور، وهذا البند الفضفاض والمثير للإستغراب ظلّ حتى الآن أحد المعايير التي تعتمدها الرقابة العسكرية في تعاملها مع المواد الصحافية، مع العلم أنّ هذا البند سمح للرقيب العسكري اعتبار الكثير من المواد مثيرة للخوف في أوساط الجمهور.

#### مفارقات الميدان والسبق الصحفي ودور إعلام الجيش

إنّ ما حصل في عرسال وغيرها من الأحداث ذات الطابع الأمني والتي سقط فيها شهداء من الجيش والقوى الأمنية الأخرى والمدنيّين جعل وسائل الإعلام المرئي والمسموع أمام تحدّيات أبرزها نقل الخبر السريع من أجل السبق الصحفي. الا أنّ السؤال الذي كان يتبادر إلى أذهاننا كإعلاميّين هو: كيف سنوفّق بين السبق الصحفي والحقيقة وإبلاغ المعنيّين من أهل ومؤسسات بما حصل وهل يجب أن نراعي شعور هؤلاء على حساب سرعة الخبر في ظلّ تنافس إعلامي على الخبر السريع أو العاجل أوقع العديد من مؤسساتنا في بعض المغالطات التي انعكست سلباً إما على مواطنٍ وإما على عملٍ أمني أو استخباري أو حتى على أهل ضحية أو مخطوف.

إلاّ أنّ المفارقة أنّ الإعلاميّين ونتيجة تلكّؤ وزارة الإعلام والبطء الروتيني في تعاملها مع الأخبار في زمن «الواتساب» و «الفايسبوك» و «التويتر»، وفي ظلّ غياب أي مرجعية يمكن العودة إليها في هذه الوزارة لتبيان الحقيقة أو الكشف عمّا يحصل، دفع هذه الوسائل إلى استنباط حالة تقوم على ممارسة الرقابة الذاتية انطلاقًا من العامل الوطني والحفاظ على الاستقرار من دون إسقاط ضرورة التواصل مع مديرية التوجيه التي نفهم كيفية عملها انطلاقاً من كونها مؤسسة عسكرية تعمل وفق هرمية تراتبية خاصة.

وللحقّ لم تتوانَ هذه المؤسسة، أي مديرية التوجيه عن تلبية ما نريده أو البحث فيه وحتى أنها لم تتورّع عن توجيهنا نحو الحقيقة ولم تحجب يوماً خبراً عن وسائل الإعلام وإن كان يأتي متأخراً فهي كانت تؤكّده أو تنفيه.

لكن الحقيقة أنه كثيراً ما كانت وسائل الإعلام تلجأ إلى استخدام العلاقات الخاصة للوصول إلى المعلومة إما عبر اشخاص على الأرض أو صحافيين، وهكذا كانت المعلومات تأتي متأخّرة من الإعلام الرسمي العسكري.

#### طريقة التعاطي مع بثّ الخبر الصحفي في فرنسا

خلال عملي في فرنسا على مدى ١٨ عاماً كصحافي وصولاً إلى رئاسة التحرير في إذاعة «مونتي كارلو» ومحطة «فرانس ٢٤» التلفزيونية، وكرئيس تحرير في «وكالة APTN» وهي من أكبر وكالات الأخبار التلفزيونية العالمية، كان تصرّفنا ينبع عند وقوع أي عمل أمني أو تحطّم طائرة التوجه تلقائياً للتواصل مع وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية عبر الناطق الرسمي الذي كان وبسرعة قياسية يؤكّد الخبر أو ينفيه ولكنه لا يترك وسائل الإعلام أمام المجهول أو اللامعلوم. أي إنّه كان يتعاطى مباشرة مع الصحافيين واذا لم يكن لديه تفاصيل كان يقول بصراحة « دعوني أسال وأعود اليكم « وبالطبع كان الجواب يصلنا خلال دقائق وليس خلال ساعة مع تمنّ بعدم الغوص بتفاصيل قد تؤذي أو تسبّب ضرراً للمعتبرن

هكذا كان يتمّ التعاطي العاجل، أما التفاصيل التي تتعلّق بالأسماء وغيرها فكانت تترك لبعض الوقت حتى يتم التواصل مع المعنيين من العائلات ليتسنّى للأجهزة المعنية تحضيرهم واستدعاء أطباء نفسانيّين لمواكبتهم خلال التبليغ عمّا حدث ولاسيّما إذا كان ذلك يتعلّق بضحايا ... وهذا ما حصل معنا كثيراً لدى تحطّم طائرات في أماكن عدة من العالم حيث كانت السلطات الفرنسية تتلقّف الموضوع وتديره بشفافية ولكن من ضمن الأطر المتبعة من دون إغفال ضرورة أن يعلم المواطن بما يجرى.

#### أهمية الإعلام الحربي في لبنان: دور مديرية التوجيه

أصبح للإعلام الحربي من خلال التلفزيون دورٌ مشاركٌ ورئيسيٌ ومؤثرٌ من أجل مواجهة القضايا الوطنية «سياسية -اقتصادية - أمنية - ثقافية».

على المستوى السياسي: يستطيع الإعلام الحربي تعريف المواطن بالقضايا التي تمسّ بالوطن وأسبابها وسبل مواجهتها عبر التعاون بين الإعلام الحربي والقنوات المحلية والفضائية أو عبر إنشاء إعلام مرئي ومسموع خاص به وأقرب الأمثلة على ذلك ما يقوم به الجيش الاسرائيلي الذي يعتمد قنوات تلفزيونية وإذاعية خاصة به وتنطق باسمه. من هنا أهمية قيام مؤسسات مماثلة في لبنان.

على المستوى الإقتصادية إنّ للإعلام الحربي دوراً واضحاً ومؤثراً في دعم جهود التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني، كإعداد الإقتصاد في إطار الخطة العامة لتحضير الدولة للدفاع، خصوصاً مع تطوّر طبيعة الصراع المسلّح الحالي، والتي تتطلّب توجيه الأنشطة الاقتصادية المختلفة «زراعة - صناعة - نقل» من أجل توظيفها لخدمة سياسة الدولة، حالة تصاعد الصراع المسلّح. كما يمكنه التأكيد أنّ القوات المسلّحة من خلال الإعلام الحربي لم تعد عبئاً مؤثراً على مطالب التنمية. بل أصبحت تسهم بدور فعال لتخفيف العبء عن الإنتاج الاستهلاكي للدولة، من أجل تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر شقاً رئيساً في بناء أمن الوطن والمواطن.

على المستويين الأمني والحربي: تعريف دور القوات المسلّحة في مواجهة الأخطار الناجمة عن الجريمة المنظّمة، بخاصة ما يتعلّق منها بالمخدّرات، ومشاركة القوات المسلّحة في هذا الدور من أجل حماية المجتمع. إبراز العديد من الأنشطة: «مناورات حربية - تدريبات مشتركة» إقامة المعارض الحربية وإظهار مستوى الكفاءة القتالية التي وصلت إليها القوات من خلال عرض أنشطة بعض التخصّصات كما يفعل فوج المغاوير أو المجوقل حتى إبراز الأنشطة المختلطة بين الجيش وباقي القوى الأمنية والمدنيين عبر أنشطة رياضية مميّزة.

على المستوى «الإجتماعي - الثقافي - المعنوي»: تدعيم التلاحم والثقة بين أفراد الشعب وقواته المسلّحة، من خلال المساهمة في حلّ مشاكله عبر عرض بعض النماذج التي تؤدّيها القوات المسلّحة في العديد من المجالات مثل: المساهمة في محو أمّية أفراد المجتمع وإيجاد فرص عمل من أجل حلّ مشكلة البطالة وإعداد كوادر مهنية وحرفية لتغطية مطالب الدولة من هذه التخصّصات والمثال على ذلك متوافر في لبنان مثل تشجير الاراضي وتوزيع المساعدات على المعوزين وغيرها من مهمّات يقوم بها الجيش والتي تحتاج إلى المزيد من الإضاءة عليها عبر بعض البرامج المرئية الحربية وبصفة خاصة في المواقف والمناسبات المهمّة التي تتطلّب ذلك والتي قد تكون رداً على البرامج الدعائية والنفسية المعادية.

#### خلاصة

لا بدّ من العمل مع مديرية التوجيه لتسريع عملية نقل الخبر وإعطائه في الوقت المناسب كي تبقى المديرية مرتبطة بناقلي الخبر ومتاقيه أي تأمين وصوله إلى المواطنين بطريقة شفافة وصحيحة، وهنا يمكنها حجب بعض المعلومات أو التعاون مع القيّمين مع المحطات من أجل عدم إبراز شخصية إرهابية كالإرهابي أحمد الأسير أو كيفية التعامل مع مسألة نحر العسكريين المخطوفين وتصفية بعضهم وقد نجحت مديرية التوجيه في ذلك عبر تنسيقها مع المحطات التلفزيونية، وهذا كلّه يعود إلى العلاقة الجيدة والتعاون بين الجيش ووسائل الإعلام التي قد يشوبها أو شابها في بعض الاحيان شوائب لم تعكّر صفو العلاقة مع الضامن للأمن الوطني وللإستقرار في لبنان.



#### كلمة الأستاذ يقظان التقي من إذاعة الشرق

سأحاول أن أفكك هذا العنوان إلى مجموعة عناصر، والهدف دراسة أثر الإعلام.

لا حاجة بدايةً للإفاضة في بيان أهميّة الإعلام في إطار النّسق السياسي والإجتماعي وبخاصة مع التقدّم في وسائل الإعلام، وبالتالي المزيد من تبادل الفرص والقيود ما بين النسقين الإعلامي والسياسي وما لذلك من تأثير على الرأي العام.

#### يمكن القول إن السلطات المتحكمة فعلياً اليوم في مصائر الشعوب هي ثلاث:

- الأولى هي سلطة الاقتصاد وهي الأكثر فعالية كسلطة شمولية ورأينا تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.
- السلطة الثانية هي سلطة الإعلام والتسويق ويهمنا دراسة أثر الإعلام كلاعب متغيّر مستقل في العملية السياسية.
- السلطة الثالثة هي السلطة السياسية التي غالباً ما تؤسّس ركائزها على سلطة المال والاقتصاد وتتحكّم بصورتها وسائل الإعلام.

أولاً: الإعلام في التعريف هو منتج حضاري وسياسي وثقافي واجتماعي، ولدراسة أثره لا بدّ من تحديد موقعه في إطار النظريات الدولية السائدة. إلاّ أنّ مقصد التركيز فيقوم على ثلاث نظريات: النظرية القانونية، النظرية الليبرالية والنظرية الواقعية.

ماذا يمكن أن يكون دور الإعلام بحدود هذه التعريفات والعناوين؟

في لبنان يعمل الإعلام ضمن هذه النظرية الليبرالية ولكن ما الذي حققناه من وصفات الحكم الرشيد: الديمقراطية وتداول السلطة، ومحاربة الفساد، واستقلالية القضاء وتكافؤ الفرص، واحترام حقوق الإنسان؟

ما الذي حققناه في ظلّ الأوضاع الداخلية البائسة وفي الخارج على صعيد علاقاتنا الخارجية؟

هذا وجه مهمّ لدراسة دور الإعلام في تكوين الرأي العام داخلياً وخارجياً. ثم في التطبيق، لا شيء اسمه النظرية الواقعية العالم كلّه اليوم ينشغل بالسياسات الدولية، يسمّيها النظرية الواقعية. ولكن الأصحّ القول إنّ العالم يمارس سياساته الدولية، كلّ حسب مصالحه وبالتالي العالم لا ينتج سياسات لمصلحتنا.

فهل لدينا تأكيدات على عكس ذلك؟ وهل لدينا تأكيد أنّ الذي يحدث في العراق وسوريا واليمن وليبيا وما حدث ويحدث في فلسطين يلجأ إلى سياسات تصبّ في مصلحتنا؟

#### ثانياً: حدود الإعلام المهنية والمسؤولية الاجتماعية الأخلاقية

القيود المهنية - المسؤولية الاجتماعية - المسؤولية الأخلاقية قيم أساسية للإلتزام بها. القيود المهنية هي نتيجة تحدّيات معاصرة مثل كل القضايا المحلية التي صارت قضايا عابرة للحدود. والقيود ضمن ثوابت الثقافة السائدة في المجتمع وهذا أيضاً أساس لدراسة مدى قدرة الإعلام الجديد في التحوّل العام الديمقراطي وفي مسألة حقوق الانسان.

في إطار هذه التحدّيات المعاصرة، الإعلام الجديد هو فعلاً إعلام جديد في مسائل التواصل وفي السؤال حول الدور الذي يمكن أن يشغله وعلاقته بالرأي العام الداخلي والدولي. ومن الصعب بمكان التمييز اليوم بين إعلام محلي وإعلام دولي.

الهدف من هذا السياق المنهجي السريع أن نخرج من سرديات لنقول إنّ تأثير وسائل الإعلام معروف وليس بالجديد والوسيلة كانت قائمة. وقد تغيّرت بعض التقنيات التكنولوجية الجديدة وتطوّرت مع ضغط المساحة والوقت معاً. فإذا وضعنا الإعلام في سياقات صحيحة، نعرف مسبقاً أنّ التحدّيات كثيرة ولا يستطيع الإعلام أن يغطي كما يقال في مثلنا العامّي «لا يستطيع أن يغطي السموات بالقبوات». فالإعلام حلَّ محل السّلاح، حلَّ محل الثقافة القديمة. صار الرفيق الأول للإحتجاجات، والعدوّ الأول لأنظمة الاستبداد. الإعلام أحياناً، لم يعد وسيلة فقط، بل صار وسيلة ضمن المعركة. ولم تعد الإتصالات ملك الأجهزة الأمنية ولا ملك الدولة، بل صارت بأيدي الناس (فضيحة سنودن) وكل مواطن صار إعلامياً والمواطن صار يصنع إعلامه بنفسه.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: إلى أي حدِّ يمكن أن تصمد أو تتكرّس تلك السلطة الإعلامية من دون منظومة فكرية أو سياسية أو تقافية؟

ونسارع إلى القول ما من داعٍ لأي أوهام: الإعلام هو الإعلام، صحيح أنّ هناك تحولات (Metamorphoses) ولكن التفاعل مع السياسة ليس جديداً. علماً أنّ السلطة التشريعية هي منتخبة عملياً من الشعب فيما الإعلام هو سلطة غير منتخبة،

ومع ذلك نرى أنّ الإعلام يحلّ محل البرلمانات ويؤثّر في الإنتخابات ويمكّن المواطنين من امتلاك عناصر الإقتدار وفهم الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المعقدة، بشكلٍ أو بآخر.

وهذا شرط أساسي لعمل الديمقر اطية وانطلاقها كأحد الأسس التي يتمحور حولها جلّ العمليات الإجتماعية وقد يؤشّر عليها عندما لا تكون وسائل الإعلام آليات لتطوير الديمقر اطية وتعزيزها... كأن تكون أدوات في خدمة الفساد والهيمنة للمصالح المتنفذة. عملياً أيّها السادة: كل شيء في مكانه. لا أو هام الدولة هي الدولة والإعلام هو الإعلام.

#### ثالثاً: وسائل الإعلام عوامل مساعدة في التغيير

السؤال الإعلامي هل يجب أن يؤكد بنفسه مسؤوليته كفاعل أو يكتفي بدوره الكلاسيكي كمراقب نزيه أو منصف؟ ولنتحدث عن نماذج تطبيقه. نحن اليوم في لبنان: أمام تسونامي النفايات التي ستجتاح بيروت في يوم واحد في ١٧ كانون الثاني. أعطيت مثالاً سيّئاً، حتى لا أتكلّم عمّا هو أخطر كمواجهة الفساد والأخطر منه معالجة الكراهية في الإعلام ومحاربة كل أشكال الفتنة الداخلية والخروج من «غباوة الميديا» ونكاد كل يوم نصطدم بحائط الفتنة المذهبية.

نحن مثل باخرة التايتانيك، وما هو دور وسائل الإعلام؟ في وقت تتّجه بنا الباخرة إلى الغرق، في مكان يسمح فيه للجميع بالكلام، الربّان، الفريق، المساعدين، العلماء، وأيضاً الركاب من الدرجة الأولى والثانية والثالثة. لكن كيف يستعمل الإعلام، وكيف يتوجّب علينا أن نضع ثقلنا في الميزان لنؤشر في الوقت المناسب الى التعديل الملائم في تجاوز مسار إقلاع مقدم السفينة، التي تكاد ترتطم بنا وأيّ ارتطام من مهمة الميديا أن تبحث فعلاً عن فكرة أن يكون العالم أفضل، أن يكون لنا عالم أفضل، شرط أن يكون الإعلاميون أكثر من مجرّد مراقبين.

باختصار: النقاش لا يتعلق فقط بالصحافيين والإعلاميين بل بثالوث يجمع السياسة والإجتماع والإقتصاد، الى الفاعل الرابع في الخارج، وهو الإعلام، مثل العنصر الالكتروني الحرّ في استيعاب الأحداث والمعلومات. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه من الضروري أن تجتمع طاقات المبدعين وأصحاب البرامج والمشاريع والكتّاب وأصحاب مؤسسات الإعلام والقيادات السياسية والعسكرية والإجتماعية في مبادرات فعلية من أجل زيادة فعالية الميديا على المستوى الداخلي والخارجي.

#### رابعاً: موقع الميديا ودورها ووسائل الإعلام في الأزمات

أريد التركيز على نقطة واحدة من نقاط عدة. وهي عمل وسائل الإعلام في مواجهة الأخطار وحس المسؤولية والوحدة الوطنية. لكن موضوع التغطية هذه ليس في الإعلام المحلى بل في الإعلام الدولي. في كل بلدان العالم ولا سيّما الأوروبية

منها، فوسائل الإعلام لا تهتم إلا نادراً بأحداث العنف في بلد آخر، وفي غالبية الأوقات بهدف المقارنة، وعندما تصير الأزمة معقّدة جداً تبقى وسائل الإعلام أولاً وطنية، تشاركية، إجتماعية نتيجة إنتماء الصحافة أو الإعلام الوطني في بلد مثل بلدنا للديمقر اطية.

ثمة من يقول إنّه لم يعد هناك هذا الاحتكار المهني الكلاسيكي وسط غياب مرجعيات كبرى، منها مرجعية الدولة وبروز الصوت الجديد للفرد، صحيح! لكن السؤال كيف يمكن لصحافة وإعلام أن يقدّما وجهات نظر متقابلة ومتعارضة إذا لم يكن الهدف منها خدمة الدولة الوطنية التي ينتمي إليها هذا الإعلام؟ في الميديا نحتاج الى إعلام دفاعي ضد الأزمات. إعلام ناجح ومسؤول. وحب الحرية لا يعني الاستخدام السيء للحرية والعزلة والحض على العنف والتحريض على القتل وعلى الحرب والكراهية وعلى الفتنة المذهبية.

لا معنى لأي إعلام حين يحرّض على اللااستقرار، بدل أن يوسع مساحات الحوار والتلاقي ويدفع للبحث عن حلول اقضايا تهمّ العالم. نحن أمام ديمقراطية إعلامية كاريكاتورية. هذه الفوضى التي تجتاح المدينة لا تخدم أحداً لأن مصدر النبع المذهبي والطائفي هو الملوَّث وان انتمى الى مؤسسات ليست الوحيدة ولكن هي الى الآن مؤسسات تعددية وهذا مهمّ.

لكن النقاش يتوقّف هنا. والأمور ليست على هذا النحو. ما نعيشه انتهازية سياسية وانتهازية إعلامية يمارسها الحكام بإسم الديمقر اطية نحن أمام سلطة ليست سوى عملية تمثيلية يجري تسويقها عبر الميديا جيداً. أمّا السلطة الفعلية فهي في مكانٍ آخرٍ. ما العمل؟ الأسئلة باتت سخيفة مثل الأجوبة.

ربّما علينا التوافق على أنّ الديمقر اطية ليست مسألة مكتسبة وتعريف واحد يجب ألاّ يمسّ. ليتوقف النق أو لاً، أن يلقى السبب على الدولة، على الله، لنضع الأسباب والأسئلة معاً تحت النقاش. فالإعلام يساعد في ذلك، بصر احة ما نشهده «خيانة إعلامية» تطبع حياتنا السياسية على مختلف الأصعدة، مع هذا الكمّ من التضليل الإعلامي.

#### خامساً وأخيراً:

أخشى أنّ الإعلام اللبناني يفقد مميزاته وخصوصياته وتلغى الفوارق وتذهب الأمور الى نحو أحادي. أخشى أن يتساوى الإعلام المعلم وبين مراكز القوى الإعلام الحر والمستقلّ مع غيره من الإعلام. والتحدّي يكمن في كيفية استطاعتنا ترك مساحة بين الإعلام وبين مراكز القوى وامتداداتها. مع ذلك يبقى الإعلام ضمير التعددية الديمقر اطية، وضميراً مؤسساً لحقوق الإنسان والشعوب. من دون إعلام لا نعرف ما هو عليه عالم الإنسان. ونكون خارج كل ما صنعه التاريخ الإنساني.



# كلمة الأستاذ ربيع الهبرالخبير في الدعاية والإعلام السياسي والإحصاءات

أدى تطوّر الإعلام خلال السنوات العشر الماضية إلى نهضة كبرى على مستوى التغطية ونقل الواقع كما هو، وبسرعة فائقة لا مثيل لها. وقد ساهمت نهضة الإنترنت في سرعة التطوير وفي سهولة النقل والتعميم، فمنذ عدة سنوات ومع انطلاق مواقع التواصل الإجتماعي تطور الوضع ليصبح أي كان في المجتمع يحمل هاتفاً ذكياً أو كومبيوتراً موصولاً في شبكة الإنترنت قادراً على نقل الحدث في سرعة فائقة لسرعة الضوء، وقادراً على إيصال القصة كما هي منقولة كاملة بالصوت والصورة من دون حسيب أو رقيب.

فأضحى الإعلام التقليدي ملحقاً بإعلام التواصل الإجتماعي، على أن العكس ليس دائماً بصحيح.

#### المواكبة المباشرة

تسعى جميع وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة والإلكترونية إلى مواكبة الأحداث والتطوّرات وإلى نقل الحدث كما هو، على علاته ووقاحته، وغالباً ما تسعى الوسائل إلى المنافسة في هذا المجال، وقد رصدت الوسائل العاملة في لبنان، كما تلك العاملة في أي بقعة من العالم الأموال الطائلة لتفعيل تغطيتها المستمرة والمباشرة للحدث، وإذا تعذر تلجأ إلى المباشر السلبي faux directe أي إعادة البثّ بعد وقت قصير متى توافرت الوسائل والتقنيات. ويسعى الخبراء من الإعلاميين إلى تسليط الضوء على ما يجذب المشاهد من صور وتغطيات أو ما يجذب المستمع أو القارئ. وقد عمد العديد من المحطات التلفزيونية إلى اعتماد البثّ المباشر خلال نشرة إخبارية من عدة أماكن (وصلت إلى ٦) في الكثير من الأحيان خلال النشرة الواحدة. وذلك في سبق صحفي شديد بين المؤسسات الإعلامية المختلفة.

#### مصدر الاخبار

تسعى المواقع الإلكترونية أيضاً خلال تغطيتها إلى مواكبة الأحداث بطريقة سريعة ومستمرة معتمدة على كل ما تحصل عليه من مصادر أمنية ومندوبين واتصالات مع الأجهزة الأمنية والقوى السياسية، هنا تجدر الإشارة إلى أنّ المصدر الأساسي للأخبار في مختلف الوسائل الإعلامية هو الجهاز الأمني أو القضائي، في البلاد، يليها المندوبون، الذين يسعون جميعاً الى نسج العلاقات مع الأمنيين، فتبدو جميع وسائل الإعلام لاهثة وراء الأجهزة الأمنية أو القضائية بغية تزويدها

بمعلومات أمنية وكذلك الجسم القضائي، حتى أنّ بعض الأجهزة الأخرى تستعمل وسائل الإعلام المختلفة لتمرير ما تريد تمريره من معلومات والتي يبقى لوسائل الإعلام إجراء الرقابة الذاتية عليها أو عدمها. وكذلك يبدو الأمر بالنسبة الى السياسة، فنسج العلاقات مع السياسيين أقوى وسيلة للحصول على الخبر، والذي يفعل فعله السحري في السبق الصحفي.

#### المواكبة المباشرة

تؤثر المواكبة المباشرة للحدث على سلوكية وسائل الإعلام، بحيث تصبح هذه الوسائل فريسة للحدث، فيصبح الحدث بحد ذاته هو المتحكم بالوسيلة، وهو الذي يحرّف الرأي العام ويؤثر فيه.

تسعى وسائل الإعلام، وبشكل جدي إلى الحد من أضرار النقل المباشر من خلال الإبقاء على فرقائها متأهبين لوقف البث أو التغطية أو عدم تمرير ما هو مسيء، وفي بعض الأحيان تسعى بشكل مباشر إلى تسليط الضوء على ما يقوم بخدمة قضيتها. فعلى سبيل المثال كاد يوم الغضب الذي نفذ في معظم مناطق نفوذ فريق ١٤ آذار بعد سقوط حكومة الرئيس سعد الحريري أن يشعل الشارع وقد عمدت بعض المحطات التلفزيونية والإذاعات والمواقع الإلكترونية إلى التخفيف من حدة ما كان يجري هادفين إلى منع تطور التشنج. أما في معركة عرسال، فقد منع الجيش اللبناني الصحافة من الإقتراب ورسم حدوداً للصحافة بهدف فرض رقابة صارمة على نقل مشاهدات من أرض المعركة قد تضر بالمؤسسات العسكرية وبسلامة العسكريين.

في الماضي، كان صانع القرار أو حتى رئيس البلاد يطلّ مرة أو مرتين كحدّ أقصى في السنة مباشرة أمام الجمهور والناس، وفي لبنان مرة في أثناء عيد الاستقلال، ولكل ميزانية مموّلون، وهؤلاء كثر، أما الطامحون فأكثر، وكلّهم يرغب بالظهور العلني، وكلهم يدفع ثمن النقل المباشر، ليزيدوا من شعبيتهم وليؤثروا في الرأي العام، واذا تعثروا لسبب ما أو تخاذلوا أو التبست الامور عليهم سقطوا، كان تأثير الرأي العام عليهم بجزئه الأكبر سلبياً. وهنا يظهر دور المستشارية الإعلامية المتخصّصة، وللأسف ومع احترامي للصحفيين، فهم ليسوا أهل اختصاص في هذا المجال، إنما أهل الإختصاص في مجال الدعاية والإعلام السياسي وهم قلّة قليلة جداً ليس في لبنان فقط إنما في العالم أجمع، كون هذا العلم مجموعة من الاختصاصات المركّبة يصعب على أيّ كان الدخول إليه.

#### واقعية الرسالة

يبنى الرأي العام من خلال القناعة التي يمكن لعدة مؤثرات الإيحاء بها لمطلقيها ومتلقيها، وبحسب قدرة الوسائل الإعلامية على الإقناع تكون أكثر تأثيراً على الرأي العام، ومن العوامل الأكثر إقناعاً.

فكلّما كان الحدث واقعياً، كان تأثيره واضحاً في عملية الإقناع وبناء الرأي العام. فالنقل المباشر للأحداث هو الأكثر واقعية وذو القدرة الأقصى في التركيز وتجيير الرأي العام بإتجاهات مختلفة من جهة الى أخرى. حتى أن تعدد المصادر في تغطيات مباشرة بواسطة وسائل إعلام مختلفة خصوصاً في الإعلام الإلكتروني يؤدي إلى تحصين الخبر وإضفاء صدقية أكبر عليه. فإذا نقل موقع الكتروني خبراً له مصادر مختلفة وجهات مختلفة، وإذا قام موقع ثان، وثالث ورابع بنقل الخبر نفسه يكون له إيحاء أكبر بجديته، وبالتالي يفعل فعله في الرأي العام.

أما في ما يختص بالإعلام الإلكتروني، فيبدو مختلفاً في بعض نواحيه، فهو يستخدم عدة مسارب أو وسائط وعناوين مختلفة في كل منها، فعلى سبيل المثال يمكن لعنوان على موقع الكتروني أن يكون مباشراً، ليصيب القارئ العادي سواء أكان في مكتبه أو منزله، كما يمكن نشره كذلك على «الفايسبوك» بعنوان آخر أكثر إثارة، ويمكن إرساله بواسطة البريد الإلكتروني بشكل سؤال من دون جواب، «محفز» يهدف إثارة القارئ (teaser) ويمكن وضعه على «تويتر» مع استعمال «هاشتاغ» الخ.

وبفعل التواتر يبدأ صنع الرأي العام، الذي يحتاج علمياً الى سبع مرّات إخبار، للبدء بصنع تحوّل في الرأي، ومع عدة تحولات في الرأي العام، نبدأ ببناء ما يعرف بالرأي العام، الذي يختصر بتطابق، رأي مع رأي أو مجموعة آراء حتى يصبح لدينا ما يسمى بالرأي العام، والذي هو بحاجة الى دعوة علنية لكي يتجلّى ويصقل ويذوب محتواه في قضية واحدة.

وعليه، فإنّ استعمال وسائل الإعلام الحديث في بناء الرأي العام عملية معقدة ودقيقة ويجب أن تكون منمّقة، وكلّها يجب أن تعمل وفق متواليات حسابية دقيقة جداً قد تؤدي في حال عدم احتسابها بدقة إلى فشل كبير وربّما إلى نتيجة معاكسة وسلبية.

نذكر أنّ هناك تقنيات وحسابات دقيقة جديدة مثل (tunnel type) أو (funnel type) يجب أخذها بعين الإعتبار خلال عمليات التخطيط الإعلامي.

من هنا نذكّر بأنّ أي عملية نقل خارجي، أو تغطية للأحداث ومواكبة لها تؤدي حتماً إلى بناء رأي عام يواكب قضية ما، ويصبح جاهزاً للتحرك متى دعت الحاجة إلى ذلك.

فقضية مخطوفي أعزاز والتغطية التي حظيت بها والنقل المباشر والنوعي الذي قامت به المؤسسة اللبنانية للإرسال والمنار والجديد، والـ أو تي في وغيرها، هيّأ لوجود قوة شعبية خفية، جاهزة للتحرّك عند أول دعوة علنية منمّقة بشكل جدّي وجيّد، ولكن كل ذلك يلزمه شيء واحد... صحة اختيار الدعوة العلنية الصادرة عن جهة ذات صدقية.

#### أسئلة الحضور والمداخلات بعد المحور الأول



الدكتورة هلا هلال

فخرٌ كبيرٌ لي أنني أعمل في المؤسسة العسكرية منذ حوالي ١٧ عاماً، وكلى أمل أنّنا نقوم بواجبنا ضمن الإمكانيات المتاحة لنا، وأودّ أن أطرح مطلبين قد يكونان بمثابة إجابة عن الأسئلة كلها. أولاً، الإعلام ليس سلطة رابعة، بل سلطة توازي السلطات الثلاث. يمكن للإعلام أن يغيّر مصير وطنِ ومسار شعوبٍ وأنظمة، كما شاهدنا، فهذا الكلام ليس بجديد. أودّ أن أعتذر مسبقاً من مسؤولي وسائل الإعلام عمّا سأقوله ، وأرجو ألاّ يستاءوا مني، لأنّنا أمام قضية حسّاسة للغاية، فإما أن نبقى لنعيش في وطن لبناني ذي سيادة، أو أن يذَّلنا الإرهاب. وبناءً عليه، أريد أن أطلب من وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة في جميع المحطات المحلية اللبنانية، العربية، والفضائية تخصيص الجيش اللبناني ببرنامج عن المؤسسة العسكرية بكامل أجهزتها يُعرض لمدة نصف ساعة أو ثلاثة أرباع الساعة أسبوعياً، أسوةً ببرامج مماثلة، كبرنامج تعرّف على قوات اليونيفيل أو برنامج إعرف عدوك، لأن في الداخل أيضاً عدواً لا يقل خطراً عن العدو الإسرائيلي. نحن نعلم أنّ الإعلام قدّم الكثير من التضحيات والشهداء، وأنّ العديد من المراسلين يتعرّض دائماً للخطر على غرار التضحيات التي يقدمها الجيش. تعتبر هذه الخطوة بمنزلة التزام وطني من الإعلام، لأننا بحاجة إلى أن يتعرّف المجتمع اللبناني على مؤسسته العسكرية، ولأنّنا نريد طلاباً يرفعون العلم اللبناني ويكرمونه في بداية كلّ أسبوع كما يجري في المؤسسة العسكرية، ويقومون بتمارين سير عسكرية وهم ينشدون النشيد الوطني اللبناني، بدلاً من طلاب يحملون شعارات طائفية من هنا وهناك. ثانياً، موضوع إدارة الأزمات، يجب أن يُنشأ في كل مؤسسة إعلامية خلية إدارة الأزمة من شأنها أن تُعلم المراسلين، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، عن الأماكن المسموح تصوير ها حرصاً على تحرّكات العسكر وسلامتهم في أثناء تنفيذ المهمّات، أذكر على سبيل المثال ما جرى في أثناء مداهمة الإرهابيين في فندق السفير فی بیروت.

#### السيد جهاد الأطرش

الجميع يتمنّى أن يكون هناك برامج عن الجيش اللبناني على شاشات التلفزة، وهناك بعض الإذاعات التي التزمت بذلك وتقوم بعرض برنامج الجندي.

#### السيد طونى شامية

أود أن أشير إلى أنّ لدى بعض الإذاعات والمحطات أجهزة متخصّصة تقوم بهذا العمل، والجيش اللبناني لم يقصِّر في هذا المجال، فهناك العديد من الفيديو كليبات والنشاطات المتنوعة التي تعرض في إطار التعاون مع الأجهزة الأمنية والجيش. لكن، من ناحية أخرى، هناك من ينتقد الجيش اللبناني، كالإعلامي فيصل القاسم، على الفيديو كليبات والأغاني وسواها. نحن نصر على الإنفتاح والمشاركة في التدريبات والمناورات والمعارض، ولا أعتقد أن المؤسسات الإعلامية توصد أبوابها أمام هذه النشاطات التي تعزّز العلاقة بين المجتمع والمواطن والجيش.

العميد المتقاعد مارون خريش



يفرض قانون الإعلام العام ١٩٩٤ على المؤسسات الإعلامية تخصيص ساعتين في الأسبوع لعرض برامج حول هذا الموضوع، وإلا تُعتبر مخالفة للقانون، وعلى المجلس الوطني للإعلام أن يقوم بدور المراقب. كما يتوجّب على الجيش اللبناني التنسيق مع جميع وسائل الإعلام لإعداد برامج عديدة يتم عرضها على المشاهدين. ثانياً، أتساءل عن المبنى القانوني لخلية الأزمة: هل بإستطاعتها إدارة أزمة، أم هل يجب أن يكون هناك هيئة وطنية في الحكومة لإدارة الأزمات؟ وهل تنوب هذه الخلية الآن مكان المجلس الأعلى للدفاع في ظل غياب رئيس للجمهورية؟





أولاً، لم يُذكر تلفزيون لبنان في أي من المداخلات، ففي الحروب وعند إحتلال الدول تعتبر الدولة محتلة عسكرياً عندما يسقط التلفزيون الوطني في أيدي العدو، فأطلب منكم الحثّ على دعم هذه المحطّة الوطنية وتطويرها والتي هي ملك للدولة. ثانياً، وكما ذكر السيد ربيع الهبر في مداخلته أن لكل زعيم قناة ولكل قناة قضية، أشير إلى أن زعيم تلفزيون لبنان هو لبنان، وقضيته هي قضية الوطن. ثالثاً، عندما دمرت مدينة لندن خلال الحرب العالمية الثانية، سأل وينستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني حينذاك، أحد مستشاريه عن أحوال القضاء في بريطانيا فأجابه أن القضاء بألف خير، لذلك يعتبر القضاء هو السلطة الأعلى في أي بلدٍ كان، فهل الإعلام في لبنان أعلى من سلطة القضاء؟ فعندما نسمع في لبنان بعض الإعلاميين ينتقد قرارات المجلس الدستوري، وبخاصة في ما يتعلّق بالتمديد للمجلس النيابي، يحق لي أن أطرح هذا السؤال؟

#### السيد يقظان التقى

أود أن أوضت أمراً هاماً في إطار هذه الندوة حول أثر دور وسائل الإعلام الحديث، إنّ دور وسائل الإعلام أساساً هو ضد السلطات، بمعنى آخر أنّه يعمل في خدمة المجتمع ويشكّل أداة نقدية لعمل ديمقراطي جيد وإيجابي. لذلك على الرغم من الأزمات والتحدّيات الكبرى والمشاعر الصادقة تجاه الجيش الوطني الغالي، إلاّ أنّه علينا أن نحدّد إطاراً لأثر وسائل الإعلام كما يجري الحديث اليوم عن إستراتيجيات في مواجهة رهانات المعلومات الجديدة والإعلام، لم يعد الإحتلال الإسرائيلي إحتلالاً عسكرياً في غزّة في الحرب الأخيرة، بل هو إحتلال رقميّ. حتى إتفاق أوسلو لم يلحظ هذا الموضوع، كلّ إتصال وكل معلومة عن غزّة تعبر عبر إسرائيل، لذا نحن في إطار جديد من إنتشار وسائل الإعلام الحديثة. ومن ضمن الإستراتيجيات التي يتمّ تناولها أيضاً والتي تطرّق إليها الرئيس أوباما، هي فرض أشكال من الرقابة على الإنترنيت.



الدكتورة كلوديا أبي نادر

نحن نطالب ونتمنّى منذ سنوات ولمرات عديدة، أن تُنشأ محطة تلفزيونية تثقيفية وتوعوية، يكون شغلها الشاغل الثقافة والتوعية لجميع الفئات العمرية.

#### السيد طونى شامية

نحن اليوم في عصر التعددية وتنّوع الآراء، وهذا كنزٌ يجب الإستفادة منه، لذا لا يمكننا الكلام على رأي واحد وإذاعة واحدة وتوجّه واحد. ويجب ألا ننسى دور وسائل الإعلام اللبنانية بجميع أطيافها في وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتوضيح هذه الصورة وتظهيرها أمام الرأي العام العالمي. أما بالنسبة إلى تلفزيون لبنان، فلا أعتقد أنّ هناك التفافاً على أنّه يشكّل فعلاً مؤسسة وطنية، لأنّه عندما لا يبثّ فقرات لوزراء في الحكومة، هم كلّفوه بالعمل، لا أعتقد أنّه بذلك يمارس حياديّته، ونحن نتمنى أن يكون تلفزيون لبنان شعارنا الوطني ولكنه مع الأسف يبدو بعيداً من هذا الشعار.



الدكتورة منى الأشقر

أود أن أطرح سؤالاً حول أخلاقيات الإعلام، والموضوع هو دور الإعلام لحماية الوطن، ونحن نعرف، كونكم تمثلون مؤسسات إعلامية، أنّ الهدف من إنشائها لم يكن لخدمة الوطن بل لخدمة فكرة سياسية أو إنتماء محدد. فهل هناك شرعة مهنية خاصة بهذا الواقع وبالبيئة اللبنانية؟ لأنّ في العالم عندما وُضعت أخلاقيات الصحافة وُضعت إنطلاقاً من مجتمع تتنوّع فيه الآراء. ففي لبنان هل تمّ أخذ هذا التنوع والبيئة بعين

الإعتبار وكيف يمكن التوفيق بين دور هذه المؤسسات وبين الجيش اللبناني الذي يضطّلع بدورٍ وأهداف قد تختلف عن دور المؤسسات الأخرى؟

#### السيدة لور سليمان

هناك العديد ممّن شرّع السلوك الإعلامي المهني، حوالى ٤٨ شرعة، تم نصّ آخرها في العام ٢٠١٢ بالتنسيق بين وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية ممثلة برؤساء التحرير وبالتعاون مع الأمم المتحدة. للأسف عند توقيع هذه الشرعة، بعض وسائل الإعلام رفضت الحضور ولم توقّع عليها. في النهاية، تمارس كلّ مؤسسة إعلامية أخلاقياتها المهنية الخاصة بها، وليس من الضروري أن يكون هناك نصّ مكتوب يُفرض على الجميع. نحن في بلد ديمقر اطيّ، وأعتقد أنّنا كلّنا مسؤولون، وعلينا أن نلتزم بشرعة إعلامية أخلاقية نعمل بموجبها.

.....

#### الأستاذ عبد الهادي محفوظ

النقطة الأولى حول تكوين المؤسسات الإعلامية، فجميعها يخضع إلى نظام محدد، يعطيها الترخيص ويفرض عليها التركيز على موضوع الوحدة الوطنية وعلى خدمة الوطن. النقطة الثانية حول مواثيق الشرف الإعلامية، ولا شكّ أنّ هناك الكثير من هذه المواثيق منذ الإستقلال وحتى يومنا هذا، ولكنّها للأسف لا تملك أي نوع من الإلزام القانوني إنّما تملك إلزاماً أخلاقياً. إنّ مواثيق الشرف هذه كلّها في القوانين النافذة في لبنان، بما في ذلك قانون الإعلام المرئي والمسموع، وأنا أعتقد أنّ المطلوب هو تطبيق قائمة القانون الذي يحمي الحريات الإعلامية، ولكن للأسف هذا التطبيق يواجه صعوبات كثيرة اليوم بسبب هذا الإنقسام السياسي والطائفي في البلد.

### السيد طونى شامية

تجدر الإشارة إلى أنّه عند الحدث الوطني، نرى أنّ النشرات الإخبارية المتعدّدة تتوحّد لتصبح نشرة واحدة أمام الأخطار الوطنية، مثال على ذلك ما حصل مؤخراً في عرسال، كنا نرى معالجة وطنية على المستوى الرفيع وفرضنا على أنفسنا رقابة ذاتية فسقطت كلّ الأمور الشخصية عندها.

# المحور الثاني وعنوانه «أي دور للإعلام المكتوب في توجيه الرأي العام ولا سيّما في زمن الأزمات»

حاضر في هذا المحور مدير تحرير صحيفة النهار «غسّان حجّار ، مدير تحرير صحيفة» الجمهوريّة «شارل جبّور والإعلامي عماد مرمل.



#### كلمة الأستاذ غستان حجّار مدير تحرير صحيفة النهار

قال اللاهوتي الإنجيلي كارل بارث "علينا أن نحمل الإنجيل في يد، والجريدة في اليد الأخرى، كي لا نتعامل مع الأحداث في ضوء الإنجيل، ونجد تفسيراً لها". ليس هدف الإستشهاد بشرى إنجيلية، إنما تفسير القول لربط الواقع بالقيم. هذا الجريدة و هذا القيم، مما يعني أن الإعلام لا يمكن أن ينفصل عن القيم الأخلاقية، وقيم المجتمع. لذا سُمَّي الإعلام رسالة. وسميت الصحافة السلطة الرابعة، بل يحلو للبعض أن يسميها السلطة في ظل الصراع بين السلطات. الرقم لا يهم كثيراً، المهم أن الإعلام سلطة، والقائمون على السلطة غالباً ما يجنحون إلى سوء استعمالها، والتسلط على الآخرين. هذا الأمر يُتَّهم به العسكر عادة، لائهم يعتادون على الأمر والتنفيذ من دون نقاش غالباً. لكن الصيت للعسكر، والفعل بات للإعلام. فكم من إعلامي يستغل منبره لتحقيق مكاسب شخصية، وكم من إعلامي يهين كرامات الناس، كما نشهد حالياً، خصوصاً في الإعلام المُتَلفز، وثمة برامج صارت بلا حدود أخلاقية، كما شاهدنا قبل أسبو عين محطات تلفزيونية تتنافس في عرض مشاهد مقززة من شبه جراحة أُجريت لأحدهم لاستخراج عبوة من داخله.

أمّا الأخطاء فحدّث و لا حرج، والصحيح أنّ من لا يعمل لا يُخطىء، لكن ثمة فارقاً بين الخطأ غير المقصود، وتلك الأخطاء التي ترتكب عمداً كل يوم، تارةً للإبتزاز المالي، وطوراً لأهداف سياسية رخيصة بين معسكرين يأخذان البلد إلى المجهول، لا لقضية يحملانها، بل لحسابات متبدلة، ونكايات ومصالح تضرب المصلحة الوطنية بعرض الحائط.

لا نريد جلد الذات، فهذا أمر لا ينفع، ولكن تنفع إعادة النظر في ما يفعله الإعلام، والذي أصبح في جزء منه إعلاماً أصفر، وإذا كان هذا النوع موجوداً في كل العالم، فإنه غالباً ما يهتم بفضائح شخصية، أو يفضح أموراً مع أشخاص عامين بما يهدف إلى الإصلاح، إما أن يثير الفتن، ويغوص في الطائفية والمذهبية، ويَعرض مخطوفين للخطر، والمصلحة العليا للوطن إلى الإهتزاز، فهذا من خصوصيات الإعلام اللبناني.



ولا ينفصل هذا الإعلام في زمن إنحطاطه عن مجمل الحياة اللبنانية، السياسية خصوصاً، وأيضاً الإجتماعية، والدينية. لكن هذا الإنحطاط ليس حالة ميؤوساً منها، لأنه مُرتبط بغياب القانون، فكيف يُطبّق قانون على الإعلام فيما البلد كلّه فالت. والمستغرب أنّ القانون، الذي هو قانون مطبوعات يّطبّق على الإعلام المكتوب، فيما ينجو منه المُتَلفز، وأخيراً الإلكتروني إذ ليس له قانون خاص، ولا مجلس عاجز على مثال المجلس الوطني للإعلام. وحدها محكمة المطبوعات ناشطة في إصدار الأحكام على الصحف العاجزة عن الإستمرار في ظلّ الضائقة المالية التي تعانيها.

ويهتمّ الناس للإعلام في زمن الأزمات أكثر من أي وقت آخر، ويتأثّرون بما يورده، ويعتبرونه مصدرهم للحقيقة، وتدور مناقشات حامية بين الناس وتنشأ نزاعات إنطلاقاً مما يورده هذا الإعلام. وهذا يفسّر الأثر الذي يتركه الإعلام في الناس المُحرّكين للحياة السياسية والإجتماعية والإنتخابية، وأيضاً الثورات والإنتفاضات والإنقلابات.

إنّ الناس يبنون قناعاتهم ووجهات نظرهم وأفكارهم من الإعلام، فإذا شاء هذا الأخير أن يروّج لفكرة أو عقيدة ما، لا يمكنه ذلك بوضوح، وقد أدركت الأحزاب اللبنانية الأمر، فسارعت إلى امتلاك تلفزيوناتها وإذاعاتها وصحفها، وأخيراً مواقعها الإلكترونية. وسيطرت بشكل أو بآخر على القطاع، خصوصاً أنها الأكثر قدرة على التمويل من داخلها ومن الخارج المتحالفة معه. وفي وقت أصبحت المؤسسات الأخرى في صراع مع البقاء.

ماذا إذاً عن المسؤولية؟ مسؤولية الإعلام في الموضوع الوطني؟ مما لا شكّ فيه أنّ الإعلام التلفزيوني هو الأقدر على التأثير، والإلكتروني سيصير أقوى مع الجيل الجديد، لأنّ شباب اليوم لا يشاهدون برامج التوك شو، ولا يقرأون الصحف الورقية طبعاً، بل ينتظرون كل جديد عبر المواقع الإلكترونية، وعبر التطبيقات على الهواتف الذكية، مما دفع وسائل الإعلام التقليدية إلى مواكبة الجديد والعصر، وهو دافع للبقاء والإستمرار.



وبهذا لا ننفي المسؤولية التي تقع على عاتق الصحف، لكن الحقيقة أنّ الصحف اللبنانية ما زالت محافظة بشكل عام، وبعضها تقليدي، مما يجعل إثارتها للفتن والمشاكل محدوداً، خصوصاً أنّها تصدر في اليوم التالي للأحداث و لا يمكنها أن تحرّض كثيراً وبشكل مباشر كما تفعل التلفزيونات في عمليات النقل المباشر، النقل التحريضي السيء.

وهنا لا أستغلّ المنبر لمهاجمة التلفزيونات، بل للدعوة إلى إعادة النظر في السياسات المتبعة في الوسائل الإعلامية كلّها، لأنّ ما يجري حالياً يقود إلى قيام متاريس ويشجّع على حروب أهليّة جديدة لا تُفيد أهل الإعلام بعدما دفع عدد منهم حياته ثمناً لحرية الكلمة، وهم الذين وثّقوا الحروب وويلاتها، فهل يدفع جيل جديد منهم إلى حرب جديدة؟ وما هو دور المخضرمين منهم؟



كلمة الأستاذ شارل جبور مدير التحرير في صحيفة الجمهورية

الإعلام إمّا أن يكون بلا طعمٍ ورائحةٍ ومعنى ولونٍ، وإمّا أن يتعاطى مع الأحداث وكأنّه من كوكب آخر، وإمّا أن يكون عبارة عن نشرة موحّدة تافهة صادرة عن حزب رجعي يشكّل العمود الفقري للنظام الديكتاتوري الحاكم.

ومن البدهي داخل أي مجتمع وجود فئات تميل بشكل طبيعي إلى الطوباوية والمثالية، ولديها الرغبة الصادقة في أن يكون الإعلام موجّهاً للرأي العام باتجاه المحبة والإلفة والتقارب والتوافق والتواصل، وإلى ما هنالك من المصطلحات التي تدخل في قاموس الحبّ أو التكاذب.

وإذا كان الحلّ السحري أو الواقعي للأزمة اللبنانية يكمن في تحييد لبنان عن سياسة المحاور، أو ما عرف أخيراً بالنأي بالنفس، فإنّ الإعلام لا يمكن أن ينأى بنفسه عن الأحداث، ويتعاطى معها ببرودة ومسافة ومن دون أي أحاسيس ومشاعر وروح ونبض وموقف واضح، والتزام كلي بوجهة نظر سياسية.

الإعلام هو جزء لا يتجزأ من «عدّة شغل» الحياة السياسية. فتصوّروا أن حزباً لا يملك صحيفة أو إذاعة أو محطة تلفزيون أو موقعاً إلكترونياً، فيكون خارج دائرة التأثير والاستقطاب والتجييش والفعل ورد الفعل. الإعلام هو المرآة التي تعكس صورة الوضع السياسي، ووجهة نظر هذا الفريق، وموقف ذاك الفريق، ولا يمكن، كما لا يجوز التعاطي مع الإعلام وكأنّه المسبّب للأزمات وصانعها.

فعلى الرغم من أنّا نعيش في عصر الشاشة والخبر السريع والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، بينما أنّ كلّ واحد منّا قد يتلقّى اتصالاً أو اتصالين للتعليق على مقال بعد عشرات المقالات التي كتبها بتفان وتأن، فيما تنهمر عليه الاتصالات بعد كلّ اطلالة إعلامية، فإنّ المادة الصحافية الصلبة، وحتى إشعار آخر، ما زالت في الإعلام المكتوب، حيث إنّ رئيسيات الصحف أو مانشيتاتها تشكّل المادة الأولية التي ترتكز عليها، ليس فقط كلّ وسائل الإعلام المرئي والمسموع، إنّما أيضاً القوى السياسية على اختلافها، لأنّها ترسم الاتجاه العام للسياسة في البلد، وتقدّم خلاصة المشهد السياسي، وتكشف المعلومات المتّصلة بخبايا اللعبة السياسية وكواليسها.

فالمادة الصحافية الفعلية إذاً موجودة في الصحف، من تسريب المعلومات ومحاضر الاجتماعات، إلى سياسة المصادر والأوساط، وما بينهما تحديد الخطوط العريضة لأبرز العناوين السياسية.



وفي موازاة المانشيتات، لا يمكن التقليل من أهمية مقالات الرأي وتأثيرها، وقد جاءت فورة المواقع الإلكترونية والتواصل الاجتماعي ليعزّزا من مكانتها وانتشارها وحضورها، ولا بأس من التذكير بأنّ النصيب الأكبر

من الاغتيالات السياسية كان من حصة الصحافيين الأحرار، الذين كسروا بأقلامهم محاولات ضرب الحريات السياسية في لبنان، وما أكثرها، من أجل تصحير الساحة السياسية وإلحاق بيروت بعواصم الأشقاء في زمن مقولات «وحدة المصير والمسار» و»شعب واحد في دولتين».

وبالعودة إلى متن السؤال: «أيّ دور للإعلام المكتوب في توجيه الرأي العام ولا سيّما في الأزمات؟» وفي الإجابة السريعة والتلقائية ومن دون تردّد أقول: لا دور لهذا الإعلام خارج سياق تأجيج المواجهة وتسعيرها وتسخينها، كما لا دور له خارج سياق استنهاض الرأي العام وتجييشه، ومن يتوقّع غير ذلك هو مخطئ، ويريد، ولو كان ذلك من دون قصد تشويه الإعلام والفصل بينه وبين الحياة السياسية، كمقدمة لإنهاء حيوية الحياة السياسية في لبنان وتعدديتها وتنوعها.

فالمشكلة إذا وجدت ليست في الإعلام، إنما في الحياة السياسية، وإذا كان من دور للتخفيف من حدة التشنّج والتوتر فهو للقوى السياسية وليس للإعلام، حيث من مسؤولية هذه القوى القيام، إذا لزم الأمر، بالمبادرات المطلوبة لتنفيس الاحتقان.

فالحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هو أنّ معظم الإعلام -لأن التعميم لا يجوز - مرتبط بهذه الجهة أو تلك، وأما المتفلتون من التمحور فمعظمهم أيضاً ملتزمون بقناعات وأفكار ومبادئ وقيم.

ومن دون العودة إلى أمثلة في التاريخ البعيد أو القريب، تكفي الإشارة إلى إعلان «المستقبل» و»حزب الله» استعدادهما للحوار، هذا الإعلان الذي نجح، وقبل جلوس المتحاورين، في الحد من الاشتباك السياسي- الإعلامي، على الرغم من أنّ القضايا الخلافية الكبرى ما زالت من دون معالجة، وهذه القضايا بالذات هي التي تبقي الإنقسام قائماً، لأنّ التبريد يعني التطبيع مع الأمر الواقع، والتطبيع يعني تعويد الناس على العيش في ظل دولة بالاسم، واستقلال في الحلم، وسيادة في الوهم.

فإعلان النيات للحوار بدأت أولى ترجماته على مستوى إعلام الطرفين، وأي تفلت من قبل إعلام حليف وصديق لأحد الطرفين لن يكون له أي ارتداد وانعكاس على التوجّه الحواري الذي انطلق، إلا في حال وجود

طرف سياسي وازن قرر الالتفاف على هذا الحوار لفرملته أو العودة إلى لغة الاشتباك، والأمر غير قائم اليوم.

وهذا المثل ينسحب على كل أوجه الحياة السياسية. وإذا كان الإعلام هو نبض المجتمع والساعي إلى تحريك المياه الراكدة من أجل الإصلاح والتحديث ومحاربة الفساد، إلا أنّ المحرك الفعلي هو القوى السياسية التي يشكل الإعلام نافذتها إلى الناس. فالإعلام فتح معركة الأمن الغذائي قبل الوزير وائل أبو فاعور بسنوات، ولكن هذه الحملة لم تبلغ أهدافها المرجوة إلا بعد تلقّفها وتبنيها من قبل الوزير أبو فاعور والحكومة.

وإذ نكتفي بهذا القدر لضيق الوقت، نقول ختاماً إنّ الإعلام في لبنان كان وسيبقى رأس حربة للدفاع عن الحريات على أنواعها، والقيم الإنسانية والحضارية التي يجب أن تعيد لحمة اللبنانيين من أجل سلام لبنان.





كلمة الأستاذ عماد مرمل من جريدة السفير

يطرح عنوان هذه الندوة إشكالية مزمنة تتصل بتحديد دور الإعلام ووظيفته، وتعريف حقوقه وواجباته. وفي كلّ الحالات، لعلّه من الأفضل استبدال كلمة «توجيه» ب «تنوير» الرأي العام، باعتبار أنّ «التوجيه» يعبّر عن سلوك فوقي أو عن سلطة زائدة، في معرض التعاطي مع الجمهور، خصوصًا عندما يتعلّق الأمر بالجمهور اللبناني المعروف بكبريائه.

التباس آخر يتسرّب من العنوان، ويتعلّق ب»الرأي العام»، إذ إنّ واحدة من أبرز أزمات لبنان تكمن في غياب «الرأي العام»، ككتلة منسجمة وصلبة، لتحل مكانه «آراء عامة» إذا جاز التعبير، انعكاسًا لحالة الإنقسام والتشظّي في المجتمع اللبناني الذي تتكوّن «وحدة القياس» فيه من المذهب والطائفة، ما دامت «المواطنية» ممنوعة من الصرف حتى إشعار آخر.

لكن ذلك كلّه، لا يعفي الإعلام من تحمّل مسؤولياته، لاسيّما في زمن الأزمات، وإن يكن من الصعب على العموم فصل الإعلام عن محيطه وبيئته، والتعامل معه كأنّه جسم قائم بذاته، في حين أنّه أقرب إلى أن يكون مرآة لمجتمعه ولما يدور من حوله، مع الأخذ بعين الإعتبار ضرورة تزويد هذه المرآة بمصفاة تتولى تكرير ما يمرّ فيها وتنقيته من السموم، قبل مخاطبة الجمهور.

ولئن كان الإعلام المرئي قد أصبح أقوى نفوذًا وأوسع انتشارًا، على المستوى الجماهيري، إلا أنّ الصحافة المكتوبة لا تزال صاحبة حضور وازن، خصوصًا لجهة مساهمتها في تشكيل الوعي الجماعي للناس، وتأثيرها على النخبة وصنّاع الرأي العام، أو الآراء العامة.

وإنطلاقا من هذا الدور، تصبح مسؤوليات الصحافة في زمن الأزمات مضاعفة، ولعلّ أبرزها هو الإلتزام أكثر من أي وقت مضى ببدَهيات المهنة وأخلاقياتها، لئلا يتحوّل الحبر إلى وقود سريع الإشتعال والحرف إلى ثقاب.

إنّ أخطر ما يمكن أن يصيب الصحافة، في الأيام الصعبة، هو أن تنتقل من الفعل إلى الإنفعال ومن تنوير الناس الى إغراقهم في عتمة البصيرة.

بهذا المعنى، المطلوب من الإعلام المكتوب في عصر الأزمات، أن يحمي نفسه أولاً، حتى يكون قادرًا على حماية دوره وقرائه.

وفي عصر الأزمات، أحوج ما يكون الوطن والقارئ بحاجة إلى صحافة موثوقة ومؤتمنة على الحقيقة تكون مهنية في مواجهة الخفة ودقيقة في مواجهة الإستسهال ومتسلّحة بالمعلومة الحقيقية في مواجهة الشائعة الكاذبة ومتوازنة في مواجهة الإنزياح والإنحياز، ومتنوعة في مواجهة الأحادية، ورصينة في مواجهة الرياح الصفراء ومتحرّرة من التعصب والعصبية في مواجهة الطائفية والمذهبية.

المطلوب صحافة مطابقة للمواصفات وخالية من البكتيريا المضرة بالصحة الوطنية. ربّما تكون المهمة صعبة، والأرجح أنّ أيّا منّا لا يستطيع أن يجزم بأنّ هذه المواصفات تتوافر مجتمعة في الإعلام المكتوب حاليًا، لكن لا بأس في أن يبقى دفتر الشروط هذا، حاضرًا فوق الطاولة وليس في الأدراج، ليظلّ بمنزلة تحد يومي للصحافيين، وأداة قياس للحكم على الآداء.

وتحت هذا السقف، على الصحافة أن تقسو أحيانًا لمعالجة قصور هنا أو تقصير هناك، وأن تكون شفافة وجريئة للبوح بأكبر قدر ممكن من الحقائق مهما كانت مؤلمة وصعبة، وهي في ذلك تسدي خدمة للقارئ وللمسوؤل في الوقت ذاته، الأول الذي من حقّه أن يعرف، والثاني الذي من واجبه أن يصحّح من شرّ أخطائهم، عندما تنتقدهم أو تكشف ارتكاباتهم.

وفي الأساس، غالبًا ما تنوب الصحافة عن المؤسسات الرسمية الغائبة أو المتواضعة الحضور، فتملأ فراغها بالكلمات المناسبة وتعوّض عن دورها المفقود بوضع النّقاط على الحروف.

وكم من مرّة فضح الإعلام ملفّات فساد وصفقات مشبوهة قبل الأجهزة المختصّة، وكم من مرّة شكّل قوة ضغط أو قوة دفع، لترشيد أصحاب السلطة الذين قد يفقدون توازنهم أو إتزانهم أمام بعض الإختبارات والمفترقات.

وفي سياق شدّ الحبال بين الصحافة والسلطة، يروي رئيس تحرير جريدة «السفير» طلال سلمان الواقعة الأتية:

كلّنا نذكر أنّ الرئيس الراحل الياس سركيس قد طرح في بداية عهده، أواخر العام ١٩٧٦، أفكارًا ليصار إلى صياغتها مشروعاً للوفاق الوطني. ولقد طلبت موعدًا وذهبت بصحبة الزميل الكبير الراحل أسعد المقدم لنسأله كيف يمكن أن نساعد في مشروع الوفاق. ففوجئت بالرئيس سركيس يقول: إذا أردتم مساعدتي فاسكتوا. لأنّكم إذا كتبتم سيأتي ردّ من في الجهة الأخرى .. وبتعلق!

قلت: وهل تفترض فخامتك أنّ أبو الغضب وأبو النار وأبو الديناميت ينهضون صباحًا فيستحمّون ثم يقرأون الصحف فتفور أعصابهم فينهضون إلى رشاشاتهم والآر بي جي وينزلون ليقتلوا المدينة والناس.. لو أنّهم يقرأون يا فخامة الرئيس لما نزلوا إلى الجبهة!

#### ويسرد الأستاذ طلال سلمان حادثة أخرى للتدليل على الفارق في النظرة إلى دور الإعلام. يقول:

كلّنا نتذكّر انشقاق الضابط سعد حداد والتحاقه بالعدو الإسرائيلي. وكان طبيعيًا أن تتصدّر هذه الخيانة الصفحة الأولى من «السفير»، وأن نمتنع عن عرضها على الرقابة يومذاك. وقد اتصل المدير العام للأمن العام الأمير الراحل فاروق أبو اللمع ليفاوضني على مدة التعطيل لأنّنا خرقنا تعليمات الرقابة بذريعة أنّ هذا الخبر يسيء إلى الجيش. قلت: إذًا عطلني حتى نهاية العهد.. فنحن حاولنا أن نؤكّد براءة الجيش بالقول إنّ ضابطًا واحدًا، الأرجح أنّه مختل، قد التحق بالعدو أمّا السكوت عنه فيظهر وكأنّ الجيش كلّه خارج على وطنه ملتحق بإسرائيل!

وخلاصة الكلام، انّ الصحافة في زمن الأزمات ينبغي أن تكون صمام أمان وجرس إنذار وضمير الناس ومنبر المساءلة والمحاسبة للسلطة بكل مؤسساتها. بإختصار، واجبها أن تكون «صوت من لا صوت لهم».

### أسئلة الحضور والمداخلات بعد المحور الثاني

#### کاتیا ریّا

على الرّغم من تطوّر وسائل نقل المعلومة وسرعتها، يبقى الإعلام المكتوب من حيث المبدأ الأكثر تأثيرًا وتوجيهًا للرأي العام بسبب تروّيه في نقل المعلومة وعدم بحثه عن الإثارة بشكل عام، ويعتبر هامش الخطأ أصغر ممّا هو في الوسائل الأخرى. يتمتّع الإعلام المكتوب بصفات الرصانة والصدقية، لأنّ الكلمة المكتوبة هي كلمة مسؤولة، والأشخاص الذين يتبعون هذا النوع من الإعلام، ولا يبحثون عن آنية الخبر وسرعته.



رياض قهوجي باحث في الشؤون العسكرية

أودّ أولاً أن أشكر مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية على هذه الندوة والمحاضرات في الجلسة هذا اليوم وفي الجلسة السابقة حيث حضور عمالقة في الإعلام في لبنان، كما أودّ أن أشير إلى الإعلام والأمور الأمنية. نحن اليوم في مواجهة حرب مع الإرهاب، وهذه الحرب تتطلّب تطورًا بالتعاطي بين الإعلام والمؤسسة العسكرية. من الناحية الأولى، للمؤسسة العسكرية دورٌ أساسيٌّ تؤديه في تنظيم ورش عمل للمراسلين لكي تهيئ مراسلين عسكريين للأمور الحربية، لأنّ الجيش بحاجة ماسّة لتغطية إعلامية بالوسائل الجديدة المرئية والمكتوبة، ولأنّ الخصم الإرهابي اليوم يضطلع بدور الإعلام بشكل فتّاك، حتى أنّ القيادة الأميركية اليوم تدرك جيدًا تراجعها على الجبهة في إطار الـ Information Warfare (حرب المعلومات)، واليوم الخصم هو الرابح، لدرجة أنّ الولايات الأميركية المتحدة بكامل قدراتها تعتبر نفسها مهزومة في حرب المعلومات مقابل الخصم الذكي جدًا مثل «داعش» و »النصرة» وتنظيم «القاعدة» وسواها التي أصبحت تستخدم قوة الإعلام لصالحها من أجل تجييش جزء من الرأى العام لصالحها. لذلك، تُطوّر اليوم المؤسسات العسكرية في الخارج وخصوصًا في دول الغرب عملها وتنسّق مع الوسائل الإعلامية في بلادها، كما تبعث المؤسسات الإعلامية الكبيرة مر اسلين حربيين للمشاركة في دوراتِ في مؤسسات عسكرية في بلادها. فمنذ عشرين سنة عندما كنت منتجًا في الـ «بي بي سي» حيث خضعت إلى دورة في مؤسسة عسكرية للجيش البريطاني تعطى دورات للمراسلين في الد «بي بي سي» في مجال الإسعافات الأولية وكيفية التعاطي مع الغير، وذلك قبل أن يسمحوا لي أن أذهب إلى مناطق حربية لتغطية الحرب، بهدف تحسين الأداء خلال التغطية الإعلامية للأمور العسكرية. ولهذا السبب، لا بدّ من التواصل وتنظيم ورش عمل من قبل الجيش مع المؤسسات الإعلامية لتوعية المراسلين في كيفية التعاطي مع الخبر من دون تعريض أنفسهم للخطر ومن دون تعريض العملية العسكرية لأيّ إنتكاسة ومن دون إعطاء أيّ أخبار لصالح الخصم. ومن ناحيةِ أخرى، يتعيّن على الجيش اللبناني أن يطوّر أيضًا علاقته مع الصحافيين، من دون إعطاء أيّ أخبار لصالح الخصم. ومن ناحيةٍ أخرى، يتعيّن على الجيش اللبناني أن يطوّر أيضًا علاقته مع الصحافيين، وعلى المؤسسة العسكرية أن تعيد النظر في سياستها الإعلامية وأن تجيز إلى القادة العسكريين القيام بالتصريحات العسكرية والمقابلات من أرض الجبهة أو المعركة بدلاً من إنتظار الحصول على الإذن من المخابرات العسكرية ومديرية التوجيه لإعطاء تصريح. لا بدّ من أن يكون هناك ثقة أكبر في الضباط وتنظيم أكثر، وأن

يصبح دور الإعلام جزءًا من الدورات التي تُعطى في الكلية الحربية وكلية القيادة والأركان، الأمر الذي يتيح للضابط أن يكون قادرًا على التواصل مباشرة، على غرار الجيوش الغربية كافة، بحيث أنّ للضابط إمكانية إعطاء مقابلة إعلامية مباشرة على الهواء في أثناء مهمّته على الأرض ومن دون العودة إلى أي قيادة لأنّه يعي الخطوط العريضة ويدرك ما هي مهمته ويتكلّم على الأمور التي يمكن نقلها في مهمّته من دون أن يعيق العمل العسكري، لأنّه بكل بساطة مهيّا لذلك، ما يخلق شفافية كبيرة بين المؤسسة العسكرية والمدنيين ويساعد بشكل كبير على تسويق الرؤية الديمقر اطية المتحضّرة للمؤسسة العسكرية أمام الرأي العام.

ميرفت ملحم، محامية



سؤالي هو عن موضوع توزيع الأجهزة الأمنية بين السياسيين، نحن نعرف أنّ المؤسسات الأمنية هي الوحيدة الضامنة لهذا البلد وهي خشبة الخلاص له اذ لم يعد للمواطن اللبناني سواها، وعن كيفية إعادة تعزيز ثقة المواطن في كلّ المؤسسات الأمنية والعسكرية ورؤيتها موحّدة بحيث لا تنتمي إلى أي حزب سياسيّ. شكرًا.

زينة منصور، صحافية وأستاذة جامعية

في زمن الأزمات نعيد طرح أهمية الإعلام في صناعة الرأي العام، والسؤال: هل نجحنا نحن كإعلام لبناني في بناء هوية المواطنة؟ هل نجح الإعلام اللبناني في الترويج لمفاهيم دولة القانون ودولة الحق ودولة المواطن أم أنّ هذا الإعلام الذي قام بموجب قانونه للعام ١٩٩٤ على المحاصصة الطائفية والسياسية والحزبية وأنشأ مؤسسات إعلامية تؤدي أدوارًا في صناعة آراء عامة طائفية مذهبية؟ هل يساهم الإعلام اللبناني في صناعة رأي عام وطني؟ وشكراً.

محمد مراد، من الجامعة اللبنانية

كيف يمكن للإعلام اللبناني أن يواجه الأزمات العديدة والمتراكمة والمستمرة في ظلّ الأزمة الناتجة عن إنقساماته وتناقضاته؟ في الواقع، يشهد الإعلام اللبناني حالة من الإنقسام بأشكاله المختلفة. فما هي الوسائل التي يمكن إعتمادها للوصول إلى ما يمكن تسميته «لبننة» الإعلام اللبناني بعيدًا من الولاءات والإملاءات الخارجية. وشكرًا.

## العميد المتقاعد مارون خريش

بحسب ما أورده الأستاذ شارل جبور أنّ الحزب الذي ليس لديه وسيلة إعلامية هو حزب منسيّ، وأشار إلى أنّ الإفتتاحيات في الصحف تؤثّر على الرأي العام وهي فعلاً أثّرت أحيانًا على سقوط وزاراتٍ فهل الحزب الذي نتكلّم عليه بأفراده والمنتسبين إليه يستطيع الوقوف على رجليه؟ هل هو متمكّنٌ من ساعات البثّ ومن ساعات الدعايات أو أنّ لديه وسائل تمويل أخرى؟ وهذا الأمر يتعلّق بمساءلة من قبل المجلس الوطني للإعلام الذي يعطي إنذارًا قبل عرضه على القضاء للمؤسسة الإعلامية التي تأتي بتمويل من دون أن يكون له مبرر بقانون الإعلام الصادر في العام ١٩٩٤ وشكرًا.



سمر كمّوج

في الحقيقة لا أريد أن أوجّه سؤالاً وإنمّا أريد أن أعرض اقتراحًا مهمًا جدًا. فقد بات تنظيم الندوات شائعًا للغاية ويُحكى كثيرًا عن موضوع الإعلام. الإعلام هو الذي يواجه الأزمات وهو المسؤول عن الأمور السياسية التي تحصل. لذا، أطلب أن تقف جميع وسائل الإعلام وقفة تضامنية لتمنع أي خبر عن المنظمات الإرهابية التي نسمع عنها لأنّ كلّ الأحاديث والأخبار والصور المنقولة عن هذه المنظمات هي التي تقويها. فلذلك، أتمنى عليكم أن نتخذ موقفًا ولا نتكلّم على أيّ موضوع متعلق بتلك المنظمات إذّاك تقلّ من أهميّتها لأنّنا نحن مَن نزيد مِن حجمهم. ولو كان هناك رقابة على مواقع التواصل الإجتماعي وعلى الصحف بكلّ وسائلها المكتوبة والمقروءة والمسموعة أعتقد بأنّ هذه المنظمات سوف تحجّم.

#### عماد مرمل:

أنا أميل إلى عدم تضغيم دور الإعلام كثيرًا ولا يمكن تصنيفه بأنّه ملاك أو شيطان. يوحي بعض الأسئلة بأنّ المطلوب من الإعلام أمور أقرب إلى المعجزات كموضوع المواطنة والهوية. هذه المواضيع ليست من مسؤولية الإعلام وحده بل يأتي دور الإعلام في هذا الصدد في النهاية. لا بدّ من البدء بالتربية في المدارس، في المنزل، في مؤسسات الدولة ثم في الإعلام في النهاية. أتساءل عمّا يمكن للإعلام أن يفعله في بلدٍ من دون رئيس جمهورية ولا مجلس نواب ولا حكومة ناشطة؟ من الضروري أن يكون هناك حياة سياسية لكي يتألّق الإعلام ويكون إعلامًا صحيًا، لكنّ قواعد اللعبة في لبنان تبدو مفككة بجملتها. بهذا، أرى أننا نذهب كثيرًا بإتجاه محاكمة النتائج فيما ننسى الأسباب. وعليه من المستحسن معالجة الأسباب بشكلٍ جذريّ وفعّال وتهيئة الإستراتيجية اللازمة لهذا الواقع. فلنبن دولة حقيقية بفريقٍ من المعارضة وآخر من الموالاة بالمعنى الصحيح بعيدًا من الإصطفاف الطائفي والمذهبي. ولننشئ دولة خالية من الحصانة على الفساد عندها سوف يقوم الإعلام بتأدية دوره ويُحاسب بناءً عليه. بعبارة أخرى، لا يمكننا أن نضع تحت خانة الإعلام وحده كلّ التقصير والقصور الحاصل. لكن أظنّ أن الأمر هو كذلك لأنّ الإعلام هو الأكثر ضجيجاً وصخباً ولأنّه يظهر في الصورة وعلى شاشات التلفاز والصحف، من هنا نحسب بأنّ الإعلام هو الذي يتحمّل المسؤولية الأكبر. أنا أؤيّد إعادة ترتيب المسؤوليات لوضع الأمور في إطارها الصحيح وعدم المبالغة في الحجم.

شارل جبور

أودّ في الحقيقية أن أتكلّم على نقطتين أو ثلاث. هناك فرق بين الموضوعية في الصحافة والإلتزام، فالبعض لا يميّر بينهما. إنّ الإلتزام بخط سياسي عام وبقيم إنسانية هو مسألة ضرورية وأساسية، فالموضوعية لا تعني أن نكون غير مبالين أو أن نقف على مسافة واحدة من الجميع فنصفّق لكلّ ما نستمع. إنّ الموضوعية تعني الإلتزام بالخبر الصحيح بعيداً من المطابخ التي تصنّع أخبارًا كاذبة للتشويش على الناس وتأخذ الأمور إلى أماكن غير صحيحة. الموضوعية هي أن يكون الخبر موضوعيًا في الأساس، إلا أنّي أرى أنّ لي الحق في أن أتصرّف بالموضوع كما أريد و على خلفيتي السياسية والأهم في هذا الأمر أن يكون الخبر معلومة صحيحة. تكمن المشكلة التي نعيشها في هذا البلد في الجزء الواسع من الأخبار الذي لا يمتّ إلى الصحة بكون الخبر معلومة صحيحة تكمن المشكلة التي نعيشها في هذا البلد في الجزء الواسع من الأخبار الذي لا يمتّ إلى الصحة الني شكل من الأشكال بل ما يحصل في الحقيقة هو أنّ تلك المطابخ تولّف هذه الأخبار كي تأخذ الجوّ في لبنان إلى مكان آخر. النقطة الثانية، يجب ألا تُفهم بأنّنا نلهو في البلد ونتلاعب به وأن نحصر اهتماماتنا بما يقوم به الوزير أبو فاعور على المستوى الغذائي وبما يفعله الوزير علي حسن خليل. فالمسألة لا تقتصر على هذا الشقّ، فنحن كنّا نريد أن نكون جزءًا من المستوى الغذائي وبما يفعله الوزير على حسن خليل. فالمسألة لا تقتصر على هذا الشق، فنحن لا نستطيع أن نصف ديكور المنزل واللوحة المعلّقة على الحائط قبل أن نبني هذا المنزل، لأنّ المشكلة تكمن في المنزل اللبناني. إذ لا يزال هناك خلاف من طبيعة جذرية حول أي لبنان نريد. لهذا السبب، أتمنى ألاّ تطلبوا من الإعلاميين أن يكونوا بعيدين من هذا النقاش الفعلى من طبيعة جذرية حول أي لبنان نريد. لهذا السبب، أتمنى ألاّ تطلبوا من الإعلاميين أن يكونوا بعيدين من هذا النقاش الفعلى من طبيعة جذرية حول أي لبنان نريد. لهذا السبب، أتمنى ألاّ تطلبوا من الإعلاميين أن يكونوا بعيدين من هذا النقاش الفعلى

والأساسي لكي نستطيع جميعًا أن نساهم في دفع لبنان نحو التوجّه الذي نتوخّاه والذي يجب أن يكون فيه قاسم مشترك يقوم عليه هذا البلد كلّه كما سائر بلدان العالم حيث هناك قواسم طبيعية كالدولة والمؤسسات، لكن ما من شيء إسمه إستثناءات، لا يمكن لأي دولة أن تعيش في إستثناء، نحن للأسف منذ تأسس هذا الكيان وتحديدًا منذ العام ١٩٦٩، نعيش في خضم استثناءات متواصلة. طموحنا هو أن نصل إلى لحظة نرى فيها نهاية لهذا الإستثناء ونعيش كبقية البلدان بطريقة طبيعية، ولنخرج من فكرة أنّنا شعب الله المختار و علينا تحرير العالم كلّه من جميع الضغوطات.

بالنسبة للنقطة الثالثة، فإنني لا أوافق الرأي القائل بتحميل الإعلام أي مسؤولية، إذ من الطبيعي أن تنشئ الأحزاب أو سواها وسائل إعلامية لكي تستطيع أن تكون على المسرح السياسي بغض النظر عن عدد شاشات التلفزيون أو الصحف، بل المهم هو الإلتزام بمعايير أخلاقية في طريقة تعاطينا مع بعضنا البعض. يجب ألا يكون هناك نشرة موحّدة بل أن نفسح في المجال أمام الصحافيين للتعبير بملء حريتهم طبعًا من ضمن الأمن الوطني الذي يعتبر فوق كلّ اعتبار، والكلّ يحرص على استقلال بلدنا وسيادته.

المحور الثالث وعنوانه « الإعلام بين تطبيق القانون ... والواقع» ، تكلم في هذا المحور النائب غسّان مخيبر، رئيس المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ ، عميد كليّة الإعلام في الجامعة اللبنانيّة الدكتور جورج صدقة والعقيد دانيال حدّاد من مديريّة التوجيه.





كلمة الدكتور عبد الهادي محفوظ رئيس المجلس الوطنى للإعلام

للإعلام المرئي والمسموع تأثيرٌ غير عاديٌّ في صناعة الرأي العام وتوجيهه. فالشاشة تدخل إلى كلّ بيت ولها سحرها الخاص ذلك أنّها تزامن بين الصوت والصورة وتعطي بعدًا إضافيًا للخبر كما تزامن الحدث...وهكذا أصبح الإعلام والإعلان المرئي يسوّقان السياسات والأشخاص والبضائع. ومن هنا الحاجة إلى مناقبية إعلامية وإعلانية. فالإعلام يمكن أن يكون بنتاءً أو هدّامًا وفق الوظيفة التي نريد أن نعطيها إياه. وهو قادر على الجمع بين الإثنين معًا.

ففي مراحل الإنقسام السياسي والطوائفي تغلب وظيفة الإنقسام وفي مرحلة السلم الأهلي وفي ظلّ دولة المؤسسات تغلب وظيفة البناء والوحدة. وهذا ما نأمله في المرحلة الحالية.

البيان الوزاري الأول لحكومة الإستقلال الأولى في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) من العام ١٩٤٣، اعتبر أن الطائفية «تقيّد التقدم الوطني من جهة وتشوّه سمعة لبنان من جهة أخرى فضلاً عن أنّها تسمّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعدّدة التي يتكون منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أنّ الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة، كما كانت أداة للنيل من الحياة الوطنية في لبنان.» ... والواضح أنّ الطائفية السياسية هي مصدر أساسي من مصادر الإنقسام اللبناني والنزاعات اللبنانية. وهكذا يمكن للإعلامي اللبناني أن يُسهم في بلورة مفهوم أنّنا نريد أن نكون مواطنين في وطن لا مواطنين في طوائف ومزارع سياسية. وهذا يتطلّب إسقاط لغة التحدّي في العلاقة بين اللبنانيين وبين الموالاة والمعارضة خصوصاً وأنّ تكوين لبنان الهشّ يجعله أكثر من غيره عرضة في لحظة الضغوط والتأزم التي تمرّ بها المنطقة. فالتفاعل بين الطوائف على قاعدة المواطنية يغني حوار الطوائف ويجعل من الصيغة اللبنانية التي هي عبارة عن حوار تفاعل بين الأديان رسالة حضارية إلى العالم على وقف ما يقول ويستنتج الإمام موسى الصدر ويجعل من لبنان بلد رسالة لا مجرد بلد على ما انتهى إليه قداسة الحبر الأعظم البابا يوحنا بولس الثاني...

هناك قول مأثور يصلح لتوصيف المجتمع السياسي اللبناني والإنقسام «كثرة الخلاف شقاق. وكثرة الإتفاق نفاق.» وفي هذا المجال الولادة الصعبة لحكومة المصلحة الوطنية قد تكون الخطوة الأولى الصحيحة على طريق الألف ميل. فولادتها سحبت عنصر التوتّر في العلاقة بين الطوائف. والأهم على الصعيد الإعلامي أن ولادة حكومة المصلحة الوطنية أقصت الخطاب الإعلامي الطوائفي وأنتجت خطابًا هادئًا وغير متوترٍ. ومن هنا يمكن البناء على فترة الهدوء السياسي الحالية لمحاصرة التوترات الأمنية وعواصف المنطقة والفكر المتطرّف. كما يمكن أن يتيح القرار السياسي الواحد المتوافر في ظلّ حكومة المصلحة الوطنية لإعلام بناء لا يملك حماية سياسية وطوائفية.



كما قال ابن خلدون: العصبيات لا تبني أوطانًا. وهذه العصبيات أصبحت السّمة الأساسية في حسابات المجتمع السياسي وفي الترويج الطوائفي. وهي تعطّل دور المؤسسات وتطبيق القانون.

وهذا ما يتبين من خلال استعراض واقع الإعلام المرئي والمسموع. فالقانون المرئي والمسموع رقم ٩٤/٣٨٢ كما يحدده المجلس الوطني للإعلام هو مرجعية لهذا الإعلام وعليه تقع مسؤولية المساءلة والتصويب. لكن هذا القانون أعطى المجلس الوطني للإعلام صلاحيات استشارية بحيث يرفع توصيات ملزمة للحكومة في حال حصول مخالفات.

# واقع الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني في ظلّ القانون المرئي والمسموع ٩٤/٣٨٢ هو على الشكل الآتي:

- أحيانا كثيرة تتضمن مقدمات الأخبار التشهير بالعديد من الشخصيات والمقامات والأحزاب. وهي أقرب إلى التوصيات السياسية. وهذا مخالف للقانون الذي يشدّد على الموضوعية وصحة المعلومة. فما يميّز الإعلام المرئي عن المكتوب أنّه يستخدم الفضاء وهو ملك عام لا يجوز أن يوضع في تصرف المؤسسة السياسية أو حساباتها. فالهواء السياسي ليس ملكية خاصة بل مرفق عام.

- الإساءة إلى دول شقيقة.
- عبارات نابية وعنصرية تنطوي على التحريض الطائفي.
- بث مشاهد لعمليات الإغتيال والحوادث الأمنية تتضمّن إنتهاكًا للكرامة الشخصية الإنسانية.
  - تناول قضايا قيد التحقيق والتدخّل في عمل القضاء.
- وضع هواء المؤسسات الإعلامية السياسي في معظم مساحاته بتصرف اتجاهات وتيارات سياسية من دون سواها.
  - التمييز بين المناطق اللبنانية في التغطية الإخبارية.
  - تحوّل المؤسسات الإعلامية إلى مواقع طائفية وسياسية.
    - تأثير الإعلام المرئى بنسبة ٢٥٪ بخيارات الناخبين.

## بالنسبة للمجلس الوطني للإعلام:

- عدم التمكن من متابعة دوره، حيث لم يوضع بتصرفه الجهاز البشري والتقني اللازم الذي نصّ عليه القانون وألزم السلطة التنفيذية به.

- تعطيل هيئة البث الإذاعي والتلفزيوني.
- فوضى البثّ المرمز بالكابل وعدم إصدار قانون للبث المرمز خلافًا لما نصّ عليه قانون الإعلام المرئي.
  - استمرار الإعلام الديني خارج أيّ إطار قانوني محدّد لتنظيمه.
- عدم إنشاء الشبكة الموحّدة للبث التي يمكن عبرها التطبيق الشامل للشروط القانونية والنموذجية وضمانة السلامة العامة.
- الترخيص لقنوات فضائية تبثّ في لبنان وتكتسب موقعًا منافسًا للمؤسسات المرخّص لها وهي لم تخضع في آليات الترخيص أو متابعة الأداء لأيّ من أحكام قانون الإعلام المرئي والمسموع أو دفاتر الشروط.
  - تحرير القطاع من القيود التي تحدّ من جذب الإستثمارات الوطنية والعربية والدولية.
  - عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الإنتاج الوطني التلفزيوني والإذاعي وحمايته.
    - غياب التنظيم النقابي لقطاع الإعلام المرئي.
    - عدم مراجعة الرسوم بهدف تحويلها إلى موازنة مكرسة للإنتاج الوطني.
- ٣٠٪ من الإعلام الإذاعي غير شرعي. كما أن غالبية المؤسسات الإذاعية الشرعية لا تغطي كامل الأراضي اللبنانية كما نصّ على ذلك القانون.
- عدم صدور قانون ينظم الإعلام رغم أنّ اللجنة البرلمانية الإعلامية قد أقرَّت مسودة القانون وتوصّلت إلى قواسم مشتركة بين اقتراحي القانون المقدمين من النائبين غسان مخيبر وروبير غانم.
  - تعيش المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة من مصدرين ماليين وفقَ القانون: الصناعة الدرامية والإعلان.

الصناعة الدرامية في لبنان لم تعد مصدرًا بعد أن تراجعت إلى حدود الصفر. والإعلان كمصدر مالي تراجع إلى ٤٠ مليون دولار. وهو يكاد يغطي نفقات مؤسسة تلفزيونية واحدة.

إذًا من أين تؤمّن المؤسسات التلفزيونية التسع مصادرها المالية. وكلّ ذلك مؤشّر على أن الإعلام المرئي والمسموع في لبنان يتّجه إلى الموت بعد أن كان إعلامًا طليعيًا في العالم العربي.

لا شكّ أنّ مشروع قانون الإعلام الموحّد الذي أقرّته اللجنة البرلمانية الإعلامية والذي ينتظر تصويت مجلس النواب عليه يوفّر واقعًا قانونيًا جديدًا يحرّر الإعلام من ظاهرة الإستنساب السياسي ويعالج مشاكل الإعلام المزمنة. ذلك أنّه يعطي المجلس الوطني للإعلام صلاحيات تقريرية كاملة من دون الرجوع إلى السلطة التنفيذية كما يدعو إلى إنشاء محكمة إعلامية ويعيد النظر بالعقوبات المترتبة على المخالفات بحيث يستبعد إقفال المؤسّسات الدائم ويضيف إليه تدبير الغرامة المالية. كما ينصّ على استبعاد التوقيف الإحتياطي للصحافيين.

والواقع أنّ هناك نقاطًا لا تزال عالقة ومتروكة للجلسة العامة في مجلس النواب. ومنها موضوع الإمتيازات الحصرية للصحف. وكذلك نسبة ملكية العرب والأجانب في المؤسسات المرئية.

أيًا يكن الأمر ثمة ما هو إيجابي في نقاش مشروع قانون الإعلام الجديد وهو أنّ الفريقين السياسيين الرابع عشر من آذار والثامن من آذار تلاقيا في إيجاد الحلول للواقع الإعلامي. نأمل أن يكون هذا التلاقي مدخلاً لتعزيز المشترك الذي يعزّز من حضور الدولة والإرادة السياسية الواحدة في وقت تعصف فيه الأعاصير بالمنطقة وتهدّد خريطتها السياسية. كما أنّ إستعادة الإعلام اللبناني المرئي والمسموع لمكانته الأولى التي كانت له في العالم العربي تفترض امتلاك الدولة لرؤية إعلامية يكون في صميمها إنشاء مدينة إعلامية في لبنان الذي يمتاز بأنّه يمتلك الكادرات والموقع والمناخ والخدمات وهذا ما لا يتوافر في أي مدينة إعلامية عربية بما فيها دبي.

ومثل هذه المدينة الإعلامية في لبنان يمكنها أن تستقطب المؤسسات الإعلامية العربية والغربية وتشغل المئات من خريجي كليات الإعلام على اختلاف اختصاصاتهم من كتّاب وصحافيين ومخرجين ومصوّرين. كما أنّ هذه الإستعادة تقرض على الدولة تخفيف الأعباء المالية عن المؤسسات المرئية والإذاعية، ذلك أنّ الدول الخليجية أدركت أهمية الإعلام المرئي فأطلقت مئات القنوات التي تتناول الأخبار والفنون والرياضة والطقس والطيور، كما أنّها ترعى مؤسساتها بالحماية والعناية.



كلمة الدكتور جورج صدقة عميد كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية

إنّ عنوان هذه الندوة «مسؤولية الإعلام في حماية الأوطان» يطرح إشكاليات أكثر مما يقدّم أجوبة، إذ أنّ هذا الموضوع شغل دومًا القيّمين على الشأن العام وشغل القادة العسكريين كما شغل أهل المهنة، وهو يعيدنا الى انطلاقة وسائل الإعلام الجماهيرية في بدايات القرن الماضي والنقاشات التي رافقت انطلاقة كلّ وسيلة إعلامية. كما يعيدنا أيضًا إلى علاقة الإعلام بالسلطة السياسية وإلى شكل النظام السياسي الذي يحدّد الدور الذي يراه للإعلام.

فمنذ إنطلاقة السينما بدأ الحديث عن المسؤولية الإجتماعية لوسائل الإعلام ومدى تأثيرها على الشباب والمجتمع وكيفية وضع قيود أخلاقية لها. وتكرّرت الأسئلة مع الإذاعة فعمدت الأنظمة في أوروبا في الثلاثينيات إلى تطويعها معتبرة أنّ دور وسائل الإعلام يكمن في أن تكون في خدمة العقيدة السياسية فحوّلتها إلى أداة توجيه وأدلجة، وتحوّل معها الصحافي إلى موظف.

كذلك الأنظمة السلطوية ومنها الكثير اليوم في العالم العربي والخارجي التي وضعت أجهزة رقابية وحددت لوسائل الإعلام نطاق حريتها. وقد انعكس تقييد الإعلام في الأنظمة الشمولية والسلطوية سلبًا على المجتمعات وأعاق تطوّرها إذ قيّد الفكر النقدي الضروري للتّقدم.

أمّا الأنظمة الديمقراطية بما فيها نظامنا فتعتبر أنّ حرية الإعلام شرط أساسي لوجود نظام ديمقراطي. فلا ديمقراطية من دون إعلام حر. وللشعب الحقّ في أن يعرف الحقائق كاملة كي يتمكّن من المحاسبة والمساءلة على اعتبار أنّ الشعب هو مصدر السلطة في هذه الأنظمة. فكيف يمكنه أن يحاسب إذا لم تكن الوقائع متوافرة عنده؟

هنا نصل إلى إشكالية الندوة: ما هي حدود حرية وسائل الإعلام في نظامنا الديمقراطي؟ وما هي مهمة الصحافي ومسؤوليته حيال وطنه وحيال الجمهور؟

كما عندنا، كلّ الأنظمة الديمقراطية تواجه الإشكالية ذاتها، ذلك لأنّ القانون وحده لا يستطيع رسم هذه الحدود لا بل فإنّ القانون يضمن حرية وسائل الإعلام ويضمن للصحافي حرية الرأي.

لذلك كان البحث في هذه الأنظمة عن اقتراحات أخرى لترسيم حدود الحرية. فظهر مفهوم الرقابة الذاتية، ومفهوم المسؤولية الإجتماعية، وظهرت الشرعات والمواثيق الأخلاقية التي تدعو الصحافي إلى تقديم المصلحة الوطنية على ما عداها وإلى الإحتكام إلى ضميره وحسّه الوطني.

هنا أيضًا لم يكن هذا الحلّ مثاليًا، ليس فقط لأنّ هناك ضرورات المهنة وإغراءاتها الكثيرة كالمردود الإعلاني و «السكوب» وغيرها التي تؤدي إلى الإخلال بمواثيق الشرف، بل لأنّ لكلّ فرد حكمه الخاص ونظرته الخاصة حين يكون مدعوًا إلى إبداء رأيه. كما أنّ مفهوم المصلحة العامة يختلف من شخص إلى آخر.

أعطي مثلاً على ذلك: تبيّن أنّ الجيش اللبناني منذ معركة نهر البارد لا يمتلك الأسلحة الكافية والمتطوّرة لمجابهة مجموعات إرهابية. في هذه الحالة: هل على الصحافي أن يصمت على هذا الموضوع كي لا يتعرّض لمعنويات الجيش ويكشف نقاط ضعفه أمام أعدائه، أم على العكس عليه أن يضيء على هذه النقطة من أجل معالجة الخلل ومن أجل الضغط على السلطة السياسية كي تقدم للمؤسسة العسكرية ما يلزمها من الإمكانات؟ الجواب هنا يختلف باختلاف الأشخاص.

مثل آخر: لنفترض أنّ هناك أخطاء قد تكون حصلت في إدارة معركة، هل يجب السكوت عنها حفاظًا على معنويات المؤسسة العسكرية وتحاشيًا لإضعافها، أم يجب الحديث عن هذه الأخطاء من أجل قيام محاسبة ما يقوي المؤسسة ويفعّلها؟

شرعة ميونيخ وهي من أهم شرعات الأخلاق الإعلامية تنصّ في بابها الأول على ما يأتي: «احترام الحقيقة أيًّا كانت النتائج على الصحافي وذلك حرصًا على حقّ الجمهور في معرفة الحقيقة».

نقيب الصحافة الشهيد رياض طه يتبنّى مبدأ قول الحقيقة كاملة ويعلّل ذلك معطيًا مثل منع الصحافة اللبنانية في السبعينيات من الحديث عن إستعدادات الجيش اللبناني لمواجهة المنظمات الفلسطينية التي كانت تقوم ببناء منشآت عسكرية تحت الأرض في مخيم تل الزعتر. ويكتب: «هذه الأسرار وما يماثلها لم تشر إليها الصحف في حينه تقيدًا منها بالقانون العسكري من جهة، وإلتزامًا منها بالرقابة الذاتية التي كانت تفرض عليها تحاشي الإثارة وعدم نشر

ما يثير الإضطرابات والأزمات». ويضيف: » لو أنّ صحافتنا كانت حرّة مثل صحافة فرنسا وسواها لكانت نشرت تلك الأخبار حينذاك فكانت ألزمت السلطتين التشريعية والتنفيذية بمواجهة الرأي العام اللبناني والعربي، لإيجاد سياسة وطنية صريحة صادقة ثابتة تجنب هذا البلد شرّ التمزّق والإنفجار...». أي أنّ الصمت عن المشكلة أدّى إلى تفاقمها. أيضًا مثال آخر من مكان آخر: هل كان على الصحافة الأميركية السكوت عن خرق حقوق الإنسان والأسرى في سجن «أبو غريب» في العراق تحت شعار عدم التعرّض للمؤسسة العسكرية؟ لكن هل هذا يعني أنّه على المؤسسة العسكرية أن تسمح للصحافة بتغطية ما تريد وكشف وقائع وحقائق قد تهدّد أمن المؤسسة وجنودها على أرض المعركة؟

## في الواقع هناك منطقان لا يلتقيان:

- الأول منطق الصحافي الساعي إلى الحقيقة والتي هي علّة مهنته والتي تلزمه بتقديم المعلومات الصحيحة إلى الرأي العام.
- الثاني منطق المؤسّسة العسكرية التي تسعى إلى الدفاع عن الوطن في كلّ الظروف والتي تقوم مهاتها على الدفاع عن نفسها ضدّ كلّ ما يهدّدها، ومن ثم الإنتصار في المعركة بأي وسيلة كانت.

لذا فإنّه على المؤسّسة العسكرية أن تحمي نفسها من الإعلام. وهذا ما تقوم به كلّ جيوش العالم التي تعمد إلى استخدام وسائل الإعلام كإحدى أدوات المعركة من أجل تحقيق النصر. ففي زمن الأزمات والحروب يصبح الإعلام بأهمية المدفع وعلى الجيوش معرفة استخدامه وفي الوقت نفسه تحاشي مخاطره. والأمثلة على ذلك كثيرة. لقد تعلّم الجيش الأميركي من صور حرب فيتنام على محطات التلفزة التي كانت تنقل بحرية مطلقة صور القتلى والدماء. فكان أن خسرت الولايات المتحدة الحرب على التلفزيون قبل أن تخسرها على أرض المعركة. لذلك في الحرب الأميركية على العراق تمّ منع الصحافيين من التوجّه إلى الجبهة، وكانت المؤسسة العسكرية تكودر هم وتحدّد لهم أين يتمركزون وماذا يصورون. فرأينا «الحرب النظيفة» من دون جثث على الشاشات، وحتى تمّ منع الصحافة من تصوير نعوش الجنود حفاظًا على معنويات الجيش. ورافق ذلك جهد إعلامي أنتجته دائرة الإعلام في المؤسسة العسكرية التي صوّرت احتلال العراق على أنه «حرب تحرير».

وأختصر لأقول: على الصحافة أن تقوم بدورها وإلا لا معنى لوجودها، في المقابل على العسكر أن يقوم بدوره في استخدام كلّ الأدوات التي تضمن نجاحه في المعركة بما فيها وسائل الإعلام. أمّا التوازن بين هذين المنطقين فدقيق جدًا وربّما مستحيل.





يسرني ويشرفي أن أكون بينكم اليوم مع نخبة من الإعلاميين ومن حماة هذا الوطن، أنتم حزب الوطن الباقي لأنّ باقي الأحزاب تتناتش ما تبقّى من وطن. شكرًا على هذه الدعوة، وآمل أن تتوقعوا مني قراءة نقدية للواقع الإعلامي، أبدأها مختصرًا بواقع الحال، قبل أن ننتقل إلى بعض من التحليل القانوني. بعدما استمعت إلى ما قيل في هذه الندوة التي حضرت جزءًا منها، ومن وجهة نظري على الأقل، أعتقد أن الإعلام يشكّل مرآة تعكس صورة الدولة والقانون في لبنان، وهذه الصورة مشوّهة ومُسيطِرٌ عليها، وهي متفلتة من الكثير من القواعد المبدئية ومن الحريات الواجبة. هذا الإعلام فيه الكثير من البهاء وفيه الكثير من القباحات، مثل القانون ومثل المجتمع ومثل الدولة غير المكتملة، لذلك سوف أنتقل بسرعة إلى بعض الإشكاليات والتوجهات للإصلاح:

أولاً، غالباً ما ننسى أنّ الإعلام هو أحدى الحريات الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ١٩، ولكن لماذا أذكّر بهذا الأمر؟ ليس الغرض من ذلك التغني بالحريات، إنّما لما يتبع ذلك من مجموعة نتائج منتهكة في لبنان. النتيجة الأولى، هي أنّ الحريات الأساسية لا يمكن تقييدها أو تنظيمها إلا بقوانين تصدر في مجتمعات ديمقراطية، بمعنى آخر أنّه لا يمكن تنظيمها بالممارسات وبالإجتهادات وبقرارات إدارية أو بتعليمات، وفي هذا الشقّ الكثير من المخالفات. النتيجة الثانية المتأتية عن هذا المبدأ، أنّه حتى هذه القوانين لا يمكن أن تقيّد الحرية الإعلامية إلا في حالات ثلاث لا إستثناء لها: حقوق الآخرين وحريتهم، والمثل الواضح والسهل جرائم القدح والذمّ والتشهير، والأمن العام والأخلاق والآداب العامة والصحة العامة. كلّ ما عدا ذلك من تقييّد للحرية، تعتبر فيها القوانين، إذا ما صيغت، مخالفة للدستور وللمبدأ القانوني الذي ذكرت. وفي هذا الموضوع، تعتبر الكثير من القوانين اللبنانية مخالفة للدستور، وكما ذكرت مديرة الجاسة قوانين السلطان عبد الحميد، أؤكّد أن الكثير من هذه القوانين المستوحاة من القوانين اللبيرالية الأوروبية كانت

أفضل من القوانين الحالية، وبخاصة إنّ التشريع توقّف في لبنان وإنّ الإعلام والحياة السياسية والمجتمعية أسرع منه. لهذا السبب هناك بَوْنٌ شاسعٌ في كلّ المعايير، بين المبادئ الدستورية المفترضة والقانون، وبين القانون والممارسة الجيدة والسيئة في آن. بهذا التوصيف السريع، ولأنّ الوقت يداهمنا، أنا مضطر أن أخطو خطوات سريعة، ولن أتمكن من الإجابة على جميع الأسئلة التي طرحتها مديرة الحلقة، لكنني سأشير سريعًا إلى مكامن الخلل.

عندما نتكلم على تنظيم الإعلام، لا بدَّ لنا من ذكر حرية تأسيس الإعلام وما هي طبيعة وسائل الإعلام، يمكن أن يكون الإعلام مكتوبًا على حائط أو منشورًا أو مطبوعة أو يمكن استعمال الإعلام المرئى والمسموع وهذه كلّها أدوات وسائل



الإعلام، والإعلام الأكثر تطورًا والذي يشمل كلّ ذلك هو الإعلام الإلكتروني، فهو يشمل المكتوب والمطبوع والمسموع والمقروء. طبعًا القانون قديم لكن أود أن أحدّد التحدّيات التي تواجه هذا القانون: أولاً، حرية التأسيس، اليوم كلّ الإعلام المطبوع المرئي والمسموع بما فيه المنشورات، خاضع لمبدأ الترخيص المسبق، وهذا بكلّ بساطة مخالف للدستور، وبالتالي هناك مسألة أخرى مخالفة للدستور بقوانيننا هي التوصيف السياسي. التوصيف السياسي متفلّت من أي إمكانية لتعريفه، ففي لبنان هناك مطبوعات سياسية ومطبوعات غير سياسية تخضع لتراخيص مختلفة، وكذلك الإعلام المرئي والمسموع أيضاً يصنّف سياسيًا وغير سياسي. هذا الأمر في حال عرضه على المجلس الدستوري بالحد الأدنى يُبطل لمخالفته للدستور، إذ لا وجود لما هو سياسي وغير سياسي، فعندما نكتب عن الإقتصاد نتكلّم على السياسة، وعندما نكتب

عن الأمن نتكلّم على السياسة، فكلّ المواضيع تتكلّم على السياسة، وكان هذا سبباً لتوقيف عدد كبير من وسائل الإعلام وبالتالي فإن إقتراح القانون الذي تقدمنا به وأقرّ فيه مبدأ إلغاء التراخيص للإعلام المطبوع، لكن تبقى مسألة الإعلام المرئي والمسموع، بالطريقة التي كتب فيها القانون، سمح بالمحاصصة.

فلكلّ طائفة وحزب إعلامها، فالتلفزيون أصبح ملكاً للأحزاب وبقيت الدولة وحيدة، لأنّ الأحزاب التي تحكّمت بالإعلام بخلت على تلفزيون لبنان بالمال، وبالتالي عملياً لا وجود لتلفزيون لبنان، وقد نتج عن ذلك إعلام مذهبي طائفي وسياسي. كلّ ذلك بسبب تنظيم الإعلام، فمن نصّ القانون استفاد منه.

الملاحظة الثانية: إن أحد المبادئ الأساسية، والتي سوف تحكم الكثير من نقاشنا ومنها: لا تضارب بين إحترام الحريات وحاجة الدولة للأمن، دائماً الكلام على الحريات يصطدم مع الأمنيين بين أمرين: إمّا الحرية وإمّا الأمن وهذا أمر غير صحيح. يمكن أن يكون الأمن بالحد الأقصى والحرية أيضاً بحدها الأقصى وكلاهما يضبطهما القانون، ولكن لدينا مشاكل في الأمن والحريات والقوانين، لذلك بخال للعديد أنّ هناك تعارضًا ما بين الأمن والحرية. سأعطى مثالاً على ذلك، مسألة المنشورات أو المناشير الخاضعة لترخيص من الأمن العام، والكثير من السياسيين يخاف أن يعدّل هذا النص ما قد يثير رفض الأمن العام. وإنّ وسيلة ضبط المنشور إلى حدّ كبير عملية سهلة، فمنشور الدعاية لمحلّ دجاج مشوي في أحد الأحياء يسمى منشورًا وكذلك الورقة التي تدعو السوريين للخروج من لبنان، في ذلك الزمان، تسمى أيضاً منشورًا، والإثنان يخضعان للأصول نفسها وكلاهما يحتاج إلى ترخيص من الأمن العام. من هنا تبرز خطورة الترخيص بالمبدأ وخطورته في الإستعمال، فالوسيلة هي ضبطه عن طريق إعلام الجمهور عن المسؤول عمّا يُكتب، لا يمكن أن يُكتب أيّ شيء من دون وجود شخص يكون مسؤولاً عنه، والحرية لا تعني الإفلات من المسؤولية، ويجب أن تكون مضبوطة بغالبيتها.

أعود أيضًا إلى موضوع حرية التأسيس، فكل أنواع وسائل الإعلام تواجه مشاكل، ولا سيّما المطبوعات، إنّما في الإعلام الإلكتروني والإعلام المرئي والمسموع الترخيص مبرّر لأسباب تقنية في حال كان الأثير محدودًا، وهنا يبرز دور العسكريين لأنّ الأثير يتم التحكم فيه بالتواصل اللاسلكي، لكن ومع إستعمال الفضائيات لم يعد الأثير محدوداً بل أصبح غير متناه، فنرى أن الحاجة إلى الترخيص تلاشت إنّما الضوابط لا تزال قائمة.

إنّ المشكلة الكبيرة في الإعلام المرئي والمسموع هي الخوف من أن يصبح هناك الكثير من الإذاعات والتلفزيونات والصفحات الإلكترونية، فماذا نفعل بالوطن؟ لكن الوطن ولسوء الحظ إعتبارًا من مجلس النواب قد تنازل عن نفسه، فيجب في كلّ دولة تحترم نفسها أن تكون أقوى وسيلة إعلامية تابعة لهذه الدولة، هي وسيلة عامة وتلفزيون عام، وليس تلفزيونًا رسميًّا يعبر عن وجهة نظر النظام أو رئيس الحكومة أو مجلس النواب أو وزير بل يحبّ أن يعبر عن وطن،

وهذا التلفزيون الوطني اغتيل في لبنان، اغتيل عن سابق تصور وتصميم لكي تعيش التلفزيونات الحزبية. بالتالي الحالة الطبيعية التي يجب أن نتكلّم عليها هي أنه لا يمكن أن يكون هناك وطن إذا لم يكن لديه صوت، وهذا الوطن ليس له صوت، بل هناك أصوات للأحزاب والطوائف، فلا يملك أيّ شخص رسمي منبراً جدياً ليتحدث عبره. والأمثلة عديدة، فقناة الـ (BBC) هي الأقوى في بريطانيا، والطوائف، فلا يملك أيّ شخص رسمي منبراً جدياً ليتحدث عبره. والأمثلة عديدة، فقناة الـ (BBC) هي الأقوى في بريطانيا، كون المواطن يدفع الضرائب حتى يقوي التلفزيون الرسمي، وكذلك عديدة، فقناة الـ (dac) هي الأقوى في بريطانيا، كون المواطن يدفع الضرائب حتى يقوي التلفزيون الرسمي، وكذلك الأمر في ألمانيا. وهنا أود أن ألفت الإنتباه إلى أنّ التنوع لا يلغي بالضرورة صوت الدولة، فالتنوع موجود ويجب ألا نمنع الأحزاب والطوائف من التعبير عن وجهة نظرها، لكنّ الضابط يجب أن يكون القانون والضابط الآخر يجب أن يكون لديها صوت ولكنّها اليوم لا تملكه بالفعل.



أنتقل إلى الموضوع الثاني و هو تنظيم التمويل، الذي يشكل عصب الإعلام كون الأخير مكلفاً جداً، وهذا التمويل مرتبط بالدعاية وبالعمل التجاري، من هنا تبرز أهمية التمويل في الإعلام. لأن تنظيم التمويل أمرٌ هامّ، ويتم ذلك عن طريق منع إمتلاك وسائل إعلام في لبنان إلا للبنانيين، فلا يمكن أن يتمول الإعلام إلاّ بمال صافٍ نقي لبناني. جميع الوسائل الإعلامية في لبنان تهمل هذه القاعدة وتخالفها، وهناك تكاذب هائل لأن الجميع يعرف

ذلك ولكنهم صامتون، بما في ذلك المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، الذي يدرك مخالفة جميع التلفزيونات و لا يتخذ أيّ تدابير بحق أحد. البديل من منع التمويل الأجنبي هو الشفافية، بحيث ينبغي على الوسيلة الإعلامية الإعلام عن مصدر تمويلها بكل شفافية وفي حال تبين عكس ذلك يجب معاقبتها. بشرط ألا يكون هذا التمويل من دولة عدوة أو يصب في مصالح دول خارجية وليس لصالح المهنية الداخلية. والجدير ذكره أنّ هناك تقنيات في التشريع قمنا بوضعها لضبط هذا التمويل عبر مستوى أعلى من الشفافية وليس عبر المنع المُخالف من الجميع من دون أيّ عواقب.

الموضوع الثالث، هو حق الوصول إلى المعلومات، ونبدأ بإستعمال الإعلام ووسائله كأدوات وتنظيمها بأبعادها الإداري والتجاري والمؤسسي. وقد أعددنا صياغة لإقتراح قانون «الحق بالوصول إلى المعلومات» أمام الهيئة العامة لمجلس النواب وهذا الأمر في غاية الأهمية. والموضوع الآخر الذي يحتاج إلى تنظيم ولم يتم حتى الآن، هو تنظيم مهنة الصحافة التي يجب أن تكون مثل مهنة الطب أو المحاماة، إذ لا يحق لأي شخص أن يزاول المهنة إلا عند إنتسابه إلى النقابة. ونقابات الصحافة والمحررين تواجه مشاكل، فأبوابها شبه مقفلة منذ سنوات طويلة، وليس للإعلام المرئي والمسموع

أمور خاصة به، وكذلك المهن المرتبطة بالإعلام المرئي والمسموع لا تملك نقابات مرتبطة به، وهناك طموح لدى كل نقابة أن تصبح نقابة إلزامية، فهذا تحدّ كبير يُفترض العمل من أجله ولديه تداعيات هائلة. أمّا الموضوع الآخر فهو يمثّل التنظيم في القانون، وهذا ما حصل فعلاً لأنّ هذا التنظيم ضروريّ ولكن ليس لديه عواقب مفيدة في الحياة، وسأعطي مثليْن: الأول حق الردّ والتصحيح والثاني هو إستطلاعات الرأي التي تؤثّر كثيرًا على الرأي العام وليس فقط في مرحلة الإنتخابات بل يجب أن تُنظّم بشكل دائم.

الموضوع الأخير في تنظيم المؤسسات الإعلامية هو مدونات السلوك، فالقانون يحدّد الأمور التي يجب عدم القيام بها، إنما بالممارسة الفضلى في العمل الإعلامي علينا أن نُطلع الصحافيين على ما هو مفيد القيام به. وفي هذا المجال لقد تم الكلام بإسهاب عن مدوّنات السلوك لكنّه لم يحصل أي تطور في هذا الموضوع. أذكّر بأن الحرية لا تنفي المسؤولية، وتنصّ المسؤولية على ضرورة وجود قانون واضح، لكن المشكلة في القانون اللبناني تكمن في أنّه مليء بالثغرات وهو مكتوب بطريقة مسهبة، فقانون العقوبات اللبناني في الإعلام يعتبر مصيدة للضعفاء وليس للأقوياء، ومشكلة قانون الإعلام أنّه مكتوب بلغة مرنة أعيدت صياغتها وأعيد النظر ببعض أحكامه ولاسيما في ما أسمّيه جرائم إبداء الرأي. اليوم بالقانون، جميع الجرائم المرتبطة بإبداء الرأي لا تعرّض الإعلامي، سواء المنتسب للنقابة أو غير المنتسب، للتوقيف الإحتياطيّ وهناك مساواة للكلّ بالحدّ الأقصى وليس بالحد الأدنى، ومنع التوقيف والسجن بجرائم الرأي، فلا يتمّ السجن الإخلام في حالات التكرار والحالات الأكثر خطورة.

النقطة الأخيرة التي أود التكلّم عليها، كون الإعلام المرئي والمسموع هو الأكثر خطورة، الذي سيتكلّم عليه الأستاذ عبد الهادي محفوظ، أنشئت هيئة وطنية للإعلام يمكن أن يكون لديها صلاحيات عديدة، فعندما يكون أول تدبير تأخذه الهيئة هو الإقفال، ولو مؤقتاً، فهذا يلغي أيّ تدبير من شأنه أن يتّخذ بحق أي وسيلة إعلامية، وهذا يعني أنه لا يوجد تدرّج في العقوبات، فعدم وجود تدرّج يجعل القانون سينًا وغير قابل للتطبيق وتُعتبر هذه من عيوبه الأساسية. كما أنّ هناك مزجًا بين ما هو سياسي وما هو قضائي، فلا يحقّ لوزير الإعلام أن يوقف مؤسسة إعلامية، وهذا الأمر يُمارس فقط في دولتنا وليس قائمًا في الدول الأخرى، لذلك فإنّ على التعديل المطلوب الفصل ما بين السياسة والقانون، كما أنّ على الهيئة الوطنية للإعلام المرئي والمسموع أن تؤدي دورها كرقيب أدبي وأخلاقي، ولكن ذلك سيتطلّب بطبيعة الحال النظر بصلاحياتها وبتشكيلاتها. وخلاصة القول أنّ هناك الكثير من العمل ولكن ليس هنا ما يكفي من العمال، سواء في مجلس النواب أو خارجه، فالكلام على المنابر كثير. وقد سبق أن كان لدي تجربة في صياغة إقتراح قانون، فأنجزنا جزءًا منه خلال سنوات بمساعدة إختصاصيين، وسنستمر في لجنة الإعلام النيابية ولو بشكل متقطّع وببطء ولكن بنوايا جدية حتى يصبح لدينا قانون جديد نفتخ به جميعًا. وشكرًا.



# كلمة العقيد دانيال حدّاد من مديريّة التوجيه

# ١ خصوصية الجيش: يستمد الجيش خصوصيته من الحقائق الآتية:

- يمثل الجيش رمزًا لوحدة الوطن وسيادته واستقلاله.
- عليه تقع مسؤولية الدفاع عن الوطن، أرضًا وشعبًا ومؤسسات.
  - التضحيات الجسام التي يبذلها في معرض قيامه بالواجب.
- أنظار المواطنين مشدودة إليه كخشبة خلاص في أوقات الشدائد والمحن.
  - ما يكسب الجيش اللبناني دوره المميز عن سائر الجيوش:
    - موقع لبنان الجيوسياسي الحساس.
- التوازنات الدقيقة التي يفرضها التنوّع الديموغرافي شبه المتوازن بين مختلف مكوّناته.
- في ظل هذا الواقع، تبدو الحاجة حتمية إلى إيجاد أقصى درجات التعاون بين الجيش والمواطنين على اختلاف شرائحهم، وصولاً إلى التلاحم المصيري بين الجميع.

## ٢ - أهمية العلاقة بين الجيش ووسائل الإعلام

في سلّم أولويات الجيش التعاون مع القطاع الإعلامي للأسباب الآتية:

- الدور المؤثّر والفعال للإعلام في تنوير الرأي العام وتوجيهه.
- المساهمة المباشرة وغير المباشرة للإعلام في دعم جهود الجيش، خصوصًا في مواجهة العدو الإسرائيلي والإرهاب.

- المساهمة المباشرة وغير المباشرة للإعلام في دعم جهود الجيش، خصوصًا في مواجهة العدو الإسرائيلي والإرهاب الذي يمثل خطرًا داهمًا على لبنان في هذه المرحلة.
- المسؤولية الوطنية المشتركة التي تقتضي توظيف جميع الطاقات والجهود والخبرات في سبيل خدمة الهدف الأسمى وهو حماية لبنان.
- دور الإعلام في تأكيد حرية الرأي والتعبير التي كرّسها الدستور اللبناني، ووجوب الحفاظ على المصلحة الوطنية العليا. على هذه الحرية في إطار القانون، بما لا يعرّض البلاد للفوضى، أو يشكّل خطرًا على المصلحة الوطنية العليا.

# ٣- التعاون بين الجيش ووسائل الإعلام بين القانون والواقع.

### أ- في القانون:

يتضمّن كلّ من قانوني المطبوعات والبث التافزيوني والإذاعي، العديد من المواد التي تحكم العلاقة بين المؤسّسات الإعلامية والعاملين فيها، والمؤسّسات العامة وأفرادها، أذكر هنا بعضًا منها على سبيل المثال لا الحصر وفق الجدول الآتي:

مستوى الالتزام بعدم المخالفة	المفاعيل	مختصر عن المخالفة	رقم	القانون
			المادة	
جيد جدًا	عقوبة جزائية - غرامة	بث كلّ ما من شأنه أن يؤدّي	7	البث
		إلى ترويج العلاقة مع العدو	الفقرة	التلفزيوني
		الصمهيوني.	السانسة	والإذاعي
		تضم هيئة تنظيم البث	8	البث
		التلفزيوني والإذاعي ممثلاً عن	0	التلفزيوني
		وزارة الدفاع الوطني.		والإذاعي
غير مطبقة بشكلٍ دوري		عل المؤسسات التلفزيونية		البث
		والإذاعية أن تبث بمعدل	30	التلفزيوني
		ساعة أسبوعيًا برامج توجيه		المتعربوني والإذاعي
		وطني وبرامج تربوية		وا ۾ داعدي
_		يعود لوزير الإعلام أن		
		يطلب إذاعة أو بث أي	31	البث
		تصحيح أو تكذيب أي خبر		
		يتعلق بإدارة أو مصلحة عامة		التلفزيوني الاذاب
		وفق الأصول التي ينص		والإذاعي
		عليها القانون.		

_	عقوبة جزائبة	حصول الوسيلة الإعلامية		
	- غرامة	على منفعة خاصة لخدمة		
	– وقف البث	مصالح أجنبية بما يتعارض		البث
	مؤقتاً أو نهائيًا	مع المصلحة العامة (مس	45	-
	- إلغاء الترخيص	النظام السياسي، إثَّارة	45	الئلفزيوني العا
		النعرات، التحريض على		والإذاعي
		الإِضطرابات).		
جيد	جزائية – غرامة	نشر أخبار كاذبة من شأنها		
	– وقف	تُعكير السلام العام	3	e1- 1 1
	المطبوعة لفترة		3	المطبوعات
	محددة			
جید جدًا	نشر التصحيح مجانًا	نشر مقالات أو أنباء خاطئة		
	في العدد التالي وفي	أو كاذبة تتعلق بمصلحة		
	المكان نفسه وفي حال	عامة.		
	التمنع (غرامة - عقوبة		4	المطبوعات
	جزائية - إقفال مؤقت			
	للمطبوعة - مضاعفة			
	العقوبة)			
ختر	عقوبة جزائية - غرامة	تحقير، قدح أو ذم بحق		
	– وفي حال كان	موظف بسبب وظيفته أو	22	المطبوعات
	الموظف يمارس سلطة	صفتُه.	22	المطبوعات
	عامة تشدد العقوبة			
ختر	جزائية وفق المادة 218	التحريض على ارتكاب جرم		
	من قانون العقوبات	بالنشر والإعلان أو التشويق	24	المطبوعات
		إليه في المطبوعة الصحفية	24	المطبوعات
		وغيرها		
ختر	مصادرة النائب العام	تحقير إحدى الديانات - إثارة	25	المطبوعات

	الاستثناة لأعراضا	النعرات الطائفية أو العنصرية		
	• ′	- تعكير السلام العام -		
		تعريض سلامة الدولة أو		
		سيادتها أو وحدتها أو حدودها		
		أو علاقة لبنان الخارجية		
		للمخاطر.		
جيد جدًا		لا يجوز التوقيف الاحتياطي		
		في جميع جرائم المطبوعات.	28	المطبوعات
-	عقوبة جزائية - غرامة	مماثل للمادة 45 من قانون		
		الإعلام المرئي والمسموع من	48	المطبوعات
		حيث العقوبة الجزائية.		
-	منع دخولها إلى لبنان	أي مطبوعة أجنبية من شأنها		
	ومصادرة نسختها بقرار	أن تُحكّر الأمن أو أن تُمسّ	50	المطبوعات
		الشُعور القَومي		
		<ul> <li>تحقير العلم أو الجيش</li> </ul>		
	بالحد الأقصى للعقوبة			
	_	وسمعته ومعنوباته.		
		- نشر كل ما من شأنه		
		أن يضعف في الجيش		
		النظام العسكري أو		
		الطاعة للرؤساء		
		والإحترام الواجب لهم.		قانون
			157	
		إفشاء كلّ ما يتعلق		العسكري
		بالجيش أو بالحوادث		
		العسكرية داخل		
		التُكنات أو خارجها،		
		أو بالإجراءات التي		
		تتخذها السلطة		
		العسكرية بحق أحد		
		أفرادها، أو الأوامر أو		
		القرارات الصادرة عن		
		هذه السلطة، وكلّ ما		
		يتعلق بتتقلات		
		الوحدات وبالترقيات		
		وبالتشكيلات.		

# ب- في الواقع:

#### (١)- التغطية الإعلامية:

أظهر الإعلام اللبناني بمختلف وسائله، مسؤوليّة عالية ورغبة واضحة في دعم جهود الجيش الدفاعية والأمنية والإنمائية، ولا سيّما خلال السنوات الأخيرة. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التغطية الإعلامية لنشاطات الجيش بشكل مكثف ودقيق، بما ينسجم مع نهج قيادته ومعطياتها وما تبتغي تحقيقه من المواد الإعلامية الصادرة عنها، إنّما ينعكس إيجابًا على هيبة الجيش وقوته ودوره في الدفاع عن البلاد، وتوجيه رسائل إلى كلّ من يعنيه الأمر، حول وحدة الموقف الوطني في وجه أي إعتداء على الوطن أو المؤسسة العسكرية. ومن أبرز وجوه هذه التغطية ما يلى:

- تغطية نشاطات القيادة على اختلافها.
  - تغطية مهمات الوحدات العسكرية.
- نشر البيانات والأخبار الصادرة عن القيادة وبتِّها.
- عرض البرامج والدعايات الإعلامية الصادرة عن القيادة.

#### (٢)- الثغرات الحاصلة:

على الرغم من أنّ الغالبية الساحقة من وسائل الإعلام اللبنانية، تتمتّع بالروح الوطنية العالية، والإرادة الصادقة في التعاون مع الجيش، إلاّ أنّ هناك بعض هذه الوسائل وللأسف، لا يبدي التعاون المطلوب، لا بل يتجاوز القانون في كثير من الأحيان، مرجحًا كفّة الإثارة والسبق الإعلامي، على كفّة المصلحة العامة. وهنا أورد عددًا من الأمثلة عن تجاوزات هذا البعض:

- بث أو نشر أخبار كاذبة تتعلّق بالمؤسّسة العسكريّة، بما يسيء إلى سمعتها ومهمّاتها.
  - تناول الشؤون الداخلية الحسّاسة للمؤسسة وضباطها.
- عدم تغطية الأخبار والبيانات والبرامج... الصادرة من القيادة بشكل كافٍ، أو تغطيتها بشكل مجتزأ أو في غير الأوقات المناسبة
  - ترويج أهداف الأعداء ونشاطاتهم ولو عن غير قصد، ما يسهم بشكل أو بآخر في إنجاح حربهم النفسية.
    - عدم العودة إلى قيادة الجيش للتحقق من المعلومات المتصلة بالجيش.
  - عدم التنسيق المسبق مع القيادة في ما خص تغطية العمليات العسكرية، ما يسبب الإرباك وهدر الوقت للوحدات.
- القيام بنشر معلومات أو بث مشاهد لدوريات للجيش ومراكزه، يؤثران سلبًا على مهمات الجيش ويقدمان معلومات مجانية للأعداء خصوصًا في أثناء سير المعارك.

ختامًا، لقد أثبتت التجارب قدرة الجيش على حماية لبنان من الأخطار، وخصوصًا خطر الإرهاب غير المسبوق بفكره الظلامي والإجرامي، وبالتأكيد ليس هناك مستحيل أمام الجيش حاضرًا ومستقبلًا، في ظلّ ثقة الشعب به ودعم قطاعاته الفاعلة، خصوصًا قطاع الإعلام، وهو منبر الشعب اللبناني وأحد أعمدة صرحه الوطني الكبير.

#### أسئلة الحضور والمداخلات بعد المحور الثالث



#### العميد الركن حميد اسكندر

ذكر الدكتور صدقة عميد كلية إعلام وعن حق أنّ الجيش والإعلام في الحرب أو في أيام الأزمات يتكاملان. فدور الإعلام ودور الخبر لا يقلّ أهميةً عن دور المدفع وهذا صحيح ونحن نعتز بهذا الدور، دور المشاركة في صنع النصر لأنه هو الهدف والمؤدي إلى تحقيق الأهداف الوطنية، ولكن في الوقت عينه سمعنا كلامًا قد يكون مؤذيًا بعض الشيء عندما نتحدث عن التشريع أو عن إصدار القوانين كلّنا يعرف المهل الطويلة والنقاشات

المتواصلة، وغالبًا ما نعجز عن صنع القوانين وإذا ما أصدرنا قانونًا يشوبه بعض الثغرات ويكون عادة مخالفًا للدستور كما ذكر سعادة النائب مخيير وبخاصة في قانون المرئي والمسموع، وكلّنا يعرف ما هي الثغرات الكثيرة التي نعانيها كما يعانيها الإعلاميون في الوقت نفسه، فنحن لكي نتمكن من إكمال هذا التعاون ما بين الجيش والإعلام، بين المؤسّسات الإعلامية وما بين المؤسسة الوطنية، فكما أنّ الجيش يعيش في الدورة نفسها كذلك يتمكن من خلال مراقبته الذاتية ومن خلال جهوده وقدراته أن ينجح وأن يضطلع بدور الضابط وأن يكون له دور حاسم بعيدًا من كلّ الأعذار التي يتعرّض لها الإنسان في كلّ لبنان. أليس الوقت الآن مناسبًا لكي نشهد في الجسم الإعلامي نوعًا من ثورة إعلامية، نوعًا من واقع ملموس يتكاتف فيه جميع الإعلاميين في سبيل خدمة هذا الدور الوطني لا سيّما وأن لبنان ومنذ طفولتي يعيش على الأزمات والحروب، ونحن في هذه الحالة بحاجة إلى تكاتف ونرى أنّ في الشريك ونعني به الجسم الإعلامي دورًا أساسيًا يجب أن يقوم به ونأمل أن يكون هذا الدور فاعلاً ومكملاً لدور الجيش؟ وشكرًا.

#### السيدة غادة كلاس من مجلة الهديل



السؤال الأول لسعادة النائب مخيبر: طرحت إشكالية تمويل الجهات غير اللبنانية لوسائل الإعلام وفي الوقت عينه لدينا مشكلة من ناحية تمويل الجهات اللبنانية الحزبية لبعض وسائل الإعلام. فما الذي يمنع وجود قانون يمنع تمويل الجهات السياسية لوسائل الإعلام؟ أين التطبيق؟ كما قال الدكتور صدقة أستاذي الذي علمنا على الموضوعية والأخلاق الإعلامية حيث نرى أنّ القصص أصبحت مستحيلة لأننى صحفية وأعرف كيف أتحايل على القانون،

أتصور أنّ لا حلّ إلا بالمسؤولية الوطنية، بمعنى آخر إما اختيار حريتنا في التعبير عن رأينا أو أن تكون هذه الحرية تتعارض مع الوطن أو مع المصلحة الوطنية، أتصوّر هنا أنّ علينا أن نعرف ما نختاره.

#### العميد المتقاعد مارون خريش

أولاً، أود أن أشكر المحاضرين لأنّ الجلسة كانت غنية جدًا وخصوصًا العرض الذي قدّمه العقيد دانيال حدّاد. هناك مخالفات جسيمة تعرّض الإعلاميين للعقوبات الجزائية، وليس فقط الطاقات الإعلامية في خطر داهم ودائم، لا بل أيضًا جميع الطاقات على لبنان بكيانه وأركانه وأهمية الإستقلال الذي هو الخطر الإرهابي التكفيري كداعش والنصرة، لم نر الإعلام يركّز على موضوع كيفية حشد الطاقات الوطنية والإقتصادية والحزبية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية القائمة على الأرض إلخ؟ ماذا تعطينا الشفافية التي تكلّم عليها الأستاذ مخبير، إذا قلت لي أنّك تتقاضى أجرًا من الخارج، فما فائدتها للدولة؟ فالخارج هو لاعب إقليميّ دولي يؤثر على السياسة اللبنانية و على الإعلام اللبناني أسلبًا كان أم إيجابًا، ماذا تعطينا هذه الشفافية؟ وشكرًا للمحاضرين.

محمد شراق، إعلامي

أود أن أشكركم على تنظيم هذه الندوة وأشكر الجيش اللبناني على رحابة الصدر التي لمستها في هذه الندوة وأشكر العقيد دانيال على ما قدّمه. وفي الواقع الذي نشهده إلى حدّ الترويج أحياناً للإرهاب والذي لا يؤدي إلى أي نتيجة أطرح سؤالاً أين فعل قيادة الجيش التي تضحي والتي تقدّم شهداء والتي تكون فيه بعض التجاوزات الأمنية وبعض الإرباك والتهديد الأمني على المستوى الوطني؟ والتمنيات لا تجدي نفعًا في ظلّ هذا الفلتان، لذا ماذا يمكن أن تفعل لكي تخفّف من هذه التجاوزات؟ شكرًا.

الإجابة: الدكتور عبد الهادى محفوظ

من الواضح أنّ الأسئلة الأخيرة كلها تناولت مسألة العلاقة بين الإعلام والجيش. أعتقد أنّ هناك ظروفًا مناسبة في البلد وهناك إجماع وطني حول المؤسسة العسكرية من الفريقين ٨ و ١٤ آذار، وهذا عنصر إيجابي جدًا لصالح المؤسسة العسكرية لأنّ أي إنتكاسة بموقف هذين الفريقين يمكن أن تنعكس سلبًا على وضع المؤسسة العسكرية وتصبح جزءًا أيضًا من الخلاف في الداخل اللبناني، ويفترض هذا الأمر بالتأكيد أكثر من عنصر للتحرك. لا يمكن أن نحمّل الإعلام المسؤولية في الأساس المسؤولية في الأساس المسؤولية في اللبت على ما أعتقد هي سياسية، والإرباك الذي يتناول موضوع المخطوفين العسكريين وما شابه هو إرباك سياسيّ في الأساس ومن نتيجته الإرباك الإعلامي. لذلك، هذه الفرصة الآن مناسبة للمؤسسة العسكرية أو بموضوع المخطوفين جانبها بنوع من الرؤية الإعلامية لكيفية التعاطي معها سواء الخبر الذي تريده المؤسسة العسكرية أو بموضوع المخطوفين

أو بموضوع الإرهاب والتكفير وما شابه ذلك. فعلى ما أعتقد أنّ هناك في جانب من الجوانب من يتخطّى مسؤولية المؤسسة العسكرية وهو يتناول النخب والأحزاب والأطراف السياسية تحديدًا بموضوع داعش والتكفير، لأنّه وللأسف ليس هناك من حملة إعلامية لمواجهة فكرة التكفير عند داعش، نتكلّم على التكفير ولا أحد يقول لنا ما هو التكفير. المشكلة تكمن في النص وليست من مسؤولية المؤسسة العسكرية ولا الإعلام أن يناقش هذا النص، أنّه مسؤولية الجهات الأساسية من المملكة العربية السعودية وإيران وحزب الله والتنظيمات الإسلامية.

#### الدكتور صدقة

أنا لا أؤيّد فكرة أنّ الجيش يحاسب وسائل الإعلام، فهو لديه دور يقوم به، والمطلوب من المؤسسة العسكرية أن تنبي سياسة إعلامية لذاتها، ونحن نعرف أنّ كلّ الجيوش متطورة في العالم وفي حوزتها صحافيون وهي التي توزّع الأخبار على وسائل الإعلام والوثائق وهي القادرة أن تتصدى لأي خبر يطلقه الصحافيون. نحن على معرفة بتطور علوم الإعلام، فأحد المفكرين واسمه لاسول كتب مقالاً في العام ١٩٢٨ بعنوان دور الدعاية السياسية في زمن الحرب، وقد قام بذلك بناءً على طلب الجيش الأميركيّ، بمعنى آخر كلّ الجيوش متقدّمة في العالم وتدرس منذ عشرات السنين كيف ستفعّل إعلامها لكي تسيطر على الإعلام. لا يمكننا أن نطلب من الصحافة التي من واجبها إعطاء الأخبار الصحيحة للرأي العام وتكوين رأي عام واع ومثقف والذي يحقّ له معرفة ما يجري، أن يخبئ الواقع، أقدر أن أقول للصحافة أن الأخلاقية قد تمنعك من ذلك بعض المرات وأن أقول لها يجب أن تتمتعي بالحسّ الوطني، لكنّنا لا نقدر أن نمنع الصحافة من نشر الأخبار الكاذبة أو المغلوطة. وأنا هنا أعارض ما قاله العقيد، فالمؤسسة العسكرية لا يمكنها أن تعطي الحقيقة أبدًا، لا بل عليها أن تهدف إلى وضع خطة إعلامية لكي توجه وسائل الإعلام بالخط الذي يخدم الأهداف الوطنية وفي المعركة أيضنًا، وبالتالي يحقّ لها أن تروّج أخباراً مغلوطة وكاذبة ومشوّهة وناقصة بشرط ألا يُعرف بأنها أخبار ناقصة ومشوّهة ومزوّرة لأنّها غير جديرة بالتقدير. إنني أتكلّم على الشروط التي تتبعها كلّ الجيوش في العالم من أجل التأثير على الرأي العام.

هناك ثلاث نقاط أساسية، الأولى ما أشار إليه سعادة النائب غسان مخيبر وهي غياب تطبيق القوانين، وليس في حوزة أيّ مؤسسة إعلامية توازن ماليّ داخليّ، فجميع المؤسسات تُموّل من طرف ما، بينما تُمارّس في كلّ دول العالم رقابة على تمويل المؤسسات لضمان الخط الذي تسلكه. ولدينا في غياب تطبيق القانون والذي ينصّ على شفافية التمويل هاجس السماح لكلّ مخابرات العالم أن تتدخل بإعلامنا وتعمل بناءً على أجندات خارجية تتعارض مع المصلحة الوطنية. بعد ذلك سأنتقل إلى

الأخلاقيات. إذ إن هناك نقصًا في مجال الأخلاق في مهنة الإعلاميين، فالأخلاقيات أساسية عند الصحافة. والنقطة الثالثة هي مفهوم المصلحة العامة بحيث نتساءل هل لدينا كمؤسسات إعلامية مفهوم موحد للمصلحة العامة يملي علينا ما يجب كتابته والطريقة التي يجب إعتمادها في تفكيرنا.

.....

#### العقيد دانيال حداد

ذكر السيد ربيع الهبر أنّ المعلومات ترد إلى الوسائل الإعلامية إمّا من القضاء أو من الأمن، هذا الأمر غير صحيح، هناك مواطنون في القرى القريبة من الجبهات والمعارك يمكن أن تتّصل بواسطة جهاز خلوي وتزوّد الوسيلة الإعلامية بالأخبار كاملة عن الموضوع، فقط جزء بسيط جدًا من المعلومات يأتي من الأمن وفي مراحل لاحقة من القضاء. لذلك يجب عدم الإستغراب من سرعة وصول المعلومات إلى الومدائل الإعلامية قبل أن تعطي مديرية التوجيه الخبر، فهي تقوم بجمع المعطيات والتأكد منها، الأمر الذي يتطلب قليلاً من الوقت ولكنّنا نبذل أقصى جهدنا لتظهير الخبر بالسرعة المطلوبة. فنحن نتمنى ولا نفرض على الوسائل الإعلامية التقيّد بالمواد والأخبار التي ترسلها مديرية التوجيه، ولكنّها يجب أن تلتزم بما يمليه عليها القانون وأن نتعاون قدر الإمكان لتأمين الخطة الإعلامية وتنفيذها، وتجدر الإشارة إلى أنّ أيّ معلومات أو ببيانات ترد عن القيادة العسكرية عن طريق الخطأ يتمّ الردّ عليها وتصحيحها بالسرعة القصوى من قبل مديرية التوجيه.

.....

#### النائب غسان مخيبر

في الختام أريد تذكيركم بالصورة التي رسمتها في بداية كلمتي حول أنّ الإعلام هو مرآة المجتمع، ولكنّها أحيانًا تتحمل مسؤولية رداءة من تعكس صورته، فإذا كان الناظر في المرآة قبيحًا فإنّه لن يرى إلاّ القبح. فالمشكلة ليست في الإعلام بل في دولة غير مكتملة المعالم والتي هي قيد الرقابة، وفي أغلب الأوقات يكون مالكو الإعلام أقوى من الدولة ومؤسساتها. هذه الدولة قبيحة لأنّها ليست دولة قانون، ولأنّ المنطق يقول أن تطبيق القاعدة والإلتزام بها يجب أن يحاسب عليه القاضي وليس الجيش ولا حتى الوزير أو مجلس النواب. فالمفاهيم ضائعة وبرأيي حتى هذه المرآة قد تخطىء وقد يكون فيها شوائب عديدة، لذلك يجب أن يكون القانون جيدًا ويتمّ تطبيقه بشكلٍ صحيحٍ، فإذا كان جزء من القانون سيئًا فهو بحاجة إلى تطوير وتعديل.

# التوصيات

بعد الإنتهاء من أعمال الندوة إجتمعت اللّجنة المكلّفة بإعداد التوصيات حول موضوع «مسؤولية الإعلام في حماية الأوطان» وأصدرت ما يلي:

إنّ مسؤولية الإعلام في حماية لبنان هي مكملة لمسؤولية المؤسسة العسكرية، وعليه فمن واجب وسائل الإعلام أن تعي مقتضيات الدفاع عن الوطن وما تفرضه من أمانة ودقة في نقل الخبر المتعلق بالأمن الوطني ولا سيّما المتعلّق بالمؤسسات العسكرية والأمنية.

الحرية يجب أن تمارس في كلّ الظروف تحت سقف القانون ووفق أحكامه؛ فكم بالحري في الظروف الإستثنائية التي تمرّ بها البلاد، والتي يتعرّض فيها وطننا لأبشع أنواع التعدّي والإرهاب فالمسؤولية كبيرة على الإعلام، لأنّ أحدَ أسلحة الإرهاب هو الحرب الإعلامية، وهو يستعملها كوسيلةٍ من وسائل عُدوانه على لبنان فعلينا ألا نفتح له شاشاتنا ومحطاتنا وصفحات جرائدنا لكي يمارس ترهيبه على الشعب اللبناني.

بناءً عليه لا بدّ من تقديم التوصيات الآتية:

#### السلطة التشريعية

- إصدار قوانين تنظّم الإعلام وتطوّره بمختلف أنواعه (مكتوب، مرئي، مسموع، وإلكتروني).
  - تشريع الإعلام الإذاعي لا سيّما لجهة ضبط البثّ وإعطاء التراخيص المتعلقة بذلك.
    - إصدار التشريعات اللازمة للبث المرمز والإنتقال إلى البثّ الرقمي.

#### السلطة التنفيذية

- إتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية واللازمة لتشجيع الإنتاج الوطني التلفزيوني والإذاعي وحمايته وتفعيله.
  - تحديد الإطار القانوني الذي يجب على الإعلام أن يمارس ضمنه حرية التعبير.

- إيلاء الأهمية اللازمة لتوصيات المجلس الوطني للإعلام ولا سيّما لجهة التقيّد بأحكام قانون المرئي والمسموع رقم ٩٤/٣٨٢ وبخاصة في ما يتعلّق بمخالفات وسائل الإعلام والتشدّد في ملاحقة المخالفين، والإبتعاد من الحمايات السياسية والطوائفية.
- تفعيل دور المجلس الوطني للإعلام على مختلف الصعد وتعزيز إمكانياته البشرية والتقنية ومنحه صلاحيات تقريرية وتنفيذيّة بغية تمكينه من أداء دوره وفق مقتضيات الحاجة.
- عدم غضَّ الطرفِ عن تجاوزاتٍ تصلُ في بعض الأحيان إلى حدود الفلتان الإعلامي غيرِ المقبول. إذ ليس مسموحًا أن يُغلّب التنافسُ والسبقُ الإعلامي على المصلحة الوطنية العليا.

#### وسائل الإعلام

- العمل الجادّ والسعى لتكوين رأي عام مساندٍ للجيش في معاركه ضدَ الأخطار التي تهدّدُ وجود ابنان وهويته.
- إنّ الإعلام، كما الجيش، مسؤول عن السلم الأهلي والإستقرار العام، ولا يجوز له تحت أي ذريعة التنصلُ من هذه المسؤولية الكبيرة.
- على الإعلام أن يتحلّى بالموضوعية في مقاربة الأمور وأن ينأى بنفسه عن التجاذبات السياسية والمذهبية والطائفية، إذ لا إنتماء للإعلام إلا إلى مواطنة صحيحة، ولا إلتزامَ له إلا الدفاعُ عن لبنان.
- عدم بثّ أو نشر أخبارٍ غيرِ صحيحة أو تعليقاتٍ مغرضة تضعف معنويات الجيش وتزرعُ الشّكّ لدى المواطنين في قُدرته على الدفاع عن أرض الوطن وصدّ أي عدوانٍ يتعرّض له. وعليه واجب دعم جهود الجيش، خصوصًا في أثناء تنفيذ العمليات العسكرية، كما في توعية المواطنين وتثقيفهم، ودحض الشائعات المسمومة التي يحاول بثّها ضعاف النفوس والمصطادون في الماء العكر.
  - الإحجام عن نشر كلّ ما يحضّ على العنف والكراهية.
- العمل على تنقية الإعلام من لغة الشجار والتحقير والتشهير والتهجم والبذاءة والتهكم المسيء إلى كرامات الأشخاص والجماعات.

- الحذر من الإنزلاق من النقد إلى الإهانة، ومن المعارضة إلى التهديد ومن المساءلة إلى القدح والذم، ومن اختلاف الرأي إلى التخوين.
- تجنّب الإفراط في الإثارة وما يحتمله من مبالغة وتشويه وتحوير في سرد الوقائع ونقل المعلومات، وهو ما يساهم في التوتير والتعبئة وتعميق الإنقسامات.
- التشديد على أن السرعة في نقل الخبر، في ظلّ المنافسة الشديدة، لا تبرّر التسرّع في الإستغناء عن المصادر الموثوق بها وفي عدم التحقّق من المصادر وصدقيّتها.
- عدم جعل وسائلنا الإعلامية أبواقًا للارهابيين لتسويق أغراضهم وغاياتهم وتوظيفها في اكتساب السيطرة على الرأي العام ونشر الفوضي.
- التواصل مع مديرية التوجيه وضرورة الوقوف على رأي من هو مسؤول وانتظار موافقته لبثّ خبر يتعلّق بأمن الوطن بشكلٍ عامٍ وأمن المؤسسة العسكرية بشكلٍ خاصِ.
- تنظيم سنوي لفوروم إعلامي يجمع إعلاميين وخبراء يتناقشون في مواضيع على المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية إذ إنَّ من الضروري أن تجتمع طاقات المبدعين وأصحاب البرامج والمشاريع والكتّاب وأصحاب مؤسسات الإعلام والقيادات السياسية والعسكرية والإجتماعية في مبادرات فعلية من أجل زيادة فعالية الميديا على المستوى الداخلي والخارجي.

#### المؤسسة العسكرية

- على المؤسسة العسكرية أن تحمي نفسها من الإعلام المضاد، وهذا ما تقوم به كل جيوش العالم التي تعمد الى استخدام وسائل الإعلام كإحدى أدوات المعركة من أجل تحقيق النصر. ففي زمن الأزمات والحروب يصبح الإعلام بأهمية المدفع وعلى الجيوش معرفة كيفية استخدامه، وفي الوقت نفسه تحاشى مخاطره.
- أصبح للإعلام الحربي من خلال التلفزيون دور مشارك ورئيسي ومؤثر من أجل مواجهة القضايا الوطنية «سياسية إقتصادية أمنية ثقافية ولذلك يجب تعريف دور القوات المسلحة في مواجهة الأخطار الناجمة عن الجريمة المنظمة وإبرازها، خصوصًا في ما يتعلّق منها بالمخدرات، ومشاركة القوات المسلّحة في

هذا الدور من أجل حماية المجتمع.

- تدعيم التلاحم والثقة بين أفراد الشعب وقواته المسلّحة، من خلال المساهمة في حلّ مشاكله عبر عرض بعض النماذج التي تؤديها القوات المسلحة في العديد من المجالات مثل: المساهمة في محو أمية أفراد المجتمع، وإيجاد فرص عمل من أجل حلّ مشكلة البطالة، وإعداد كوادر مهنية وحرفية لتغطية مطالب الدولة من هذه التخصيصات. والمثال على ذلك موجود في لبنان مثل تشجير الاراضي، توزيع المساعدات على المعوزين، إطفاء الحرائق...

- إعداد مراسلين عسكريين حربيين يتقنون لغة الإعلام وكيفية التعامل مع الأحداث.
- تطوير برنامج الجندي وتوجيهه إلى المجتمع اللبناني بعامةٍ وعدم حصره بالعسكريين.

أخيرًا، وبما أنّنا في لبنان نتغنّى بالحرية الإعلامية نرى أنّه لزامًا على الإعلاميين أن يكونوا مسؤولين ويتمتّعوا برقابة ذاتية على كلّ ما يقولونه أو ينشرونه حفاظًا على السّلم الأهلي ورسالتهم الإعلامية وعلى وطننا لبنان.



